

معرض الجلسة رقم 941

التاريخ: الأربعاء 30 من جادى الآخرة 1435 هـ (30 أبريل 2014 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وتسع دقائق ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الثانية عشر صباحا.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الهجرة والتنقل".

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون،

يزور بلادنا اليوم الدكتور (Julio Cesar Velazquez) رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية (Paraguay)، وباسمكم جميعا أرحب به، وهو خلفكم في المنصة، فمرحبا به.

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوع "الهجرة والتنقل". ونشرع الآن في معالجة محور هذه الجلسة، وأفتح باب التدخلات، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فرق المعارضة، أظن الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

إلى اسمحت، السيد الرئيس، السي بنشماش هو اللي غيقدم السؤال باسم فرق المعارضة.

السيد رئيس المجلس:

إذن، بسم الله.

المستشار السيد إدريس الراضي:

وعندو دقيقة ونصف من طرف حزب الاستقلال.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باسم فرق المعارضة بمجلس المستشارين، نسألكم اليوم في موضوع على درجة كبيرة من الأهمية، موضوع الهجرة والتنقل في أبعاده وقضاياها المختلفة، ونرجو أن تقدموا للمجلس وللرأي العام الوطني في الداخل والخارج أجوبة واضحة عن:

أولا، مرتكزات ومعالم السياسة العمومية التي يفترض أنكم بلورتوها واعتمدتموها لتفعيل وأجرأة المبادرة الملكية التي حظيت بتقدير عالمي، مبادرة إطلاق سياسة وطنية جديدة للهجرة، ذات بعد إنساني، مرتكزة على مقارنة حقوق الإنسان والربط العضوي بين الهجرة والتنمية. ما هي، السيد رئيس الحكومة، الأجوبة التي تقدمونها بشأن الأسئلة المرتبطة والمختلفة التي تطرحها هذه المبادرة الجليلية؟

ثانيا، بعد سنتين ونصف من قيادتكم للحكومة، ماذا أنجزتم في التزاماتكم الواردة في البرنامج الحكومي بخصوص قضايا وانتظارات وأسئلة مغاربة العالم، الذين يقدرتون تقريبا بحمسة ملايين؟

لن نعيد عليكم، السيد رئيس الحكومة، الأسئلة التي طرحناها عليكم في جلسة دورة أبريل من السنة المنصرمة، والتي خصصناها لقضايا مغاربة العالم (diaspora)، ولكن نسألكم عن مآل التزاماتكم المعبر عنها في البرنامج الحكومي، وعن مآل الالتزامات التي قطعتموها على أنفسكم إبان تلك الجلسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس... إيوا ما غاديش نعاودو دابا مع الجميع، أظن (la régie) راه خدامين... الله يخليكم كان اتفاق بالأمس حول هاذ إشكالية توزيع الحصص الزمنية، الآن أظن الإخوان في (la régie) غادي.. شكرا.

أظن كذلك فرق الأغلبية عندكم الكلمة واحدة، لا؟ إذن، الكلمة لمتدخل عن فرق الأغلبية، فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فرق الأغلبية، بعد أن كان المغرب مصدرا للهجرة إلى الخارج، أصبح يستقبل أعدادا متزايدة من المهاجرين خاصة من البلدان الإفريقية، وبعد أن كان بلد عبور، أصبح بلد إقامة عدد من المهاجرين من جنوب الصحراء، وأصبحت إشكالية الهجرة والتنقل مطروحة على مستويين

للاّمت المتحدة للاجئين، كما أن عدد المهاجرين من دول الجنوب الصحراء تضاعف أربع مرات خلال العقد الأخير.
ولاشك أن الدينامية المتسارعة التي تشهدها بلادنا على المستوى الديمقراطي والحقوقي والتنموي من جهة، وسن دول الشمال لسياسات متشددة في مجال الهجرة، وتوقيع المغرب والاتحاد الأوروبي في يونيو 2013 للإعلان السياسي المشترك حول الشراكة من أجل التنقل، هي عوامل شجعت على تحول المغرب إلى بلد إقامة.

وحسب التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الهجرة واللجوء، فإن هذا الوضع سيجعل بلادنا بشكل تدريجي تنخرط في نادي الدول المستقبلية للمهاجرين، وتدخل خانة الدول المعنية بظاهرة التنقلات البشرية.

بيد أنه اعتبارا لما يتطلبه استقبال المهاجرين من إمكانات لتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم، وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وشروط العيش الكريم، فإن المغرب لا يمكنه مع الأسف- عمليا استيعاب جميع المهاجرين الوافدين عليه، الشيء الذي قام به بكل عفوية وأرجحية طيلة تاريخه وطيلة القرون السابقة.

وفي هذا السياق، دعا جلالة الملك حفظه الله إلى بلورة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء ببلادنا، في اللقاء المشهور الذي تابعه المواطنون، وهو ما استجابت له الحكومة عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير.
السيد الرئيس،

لقد بادرت السلطات العمومية منذ بداية الألفية الثالثة باتخاذ عدة تدابير في مجال تدبير الهجرة، لكنها تحتاج إلى رؤية استشرافية وشمولية، وإلى التكيف مع التغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي تعرفها هجرة الأجانب ببلادنا على المستويات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

وإذا كانت هذه التدابير قد مكنت من تحقيق مجموعة من التراكبات التشريعية والمؤسسية والتدبيرية في مجال تدبير شؤون الهجرة، فإن دستور 2011 سجل خطوة نوعية في هذا الموضوع بالتنصيص في ديباجته على "تمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة وفق القانون"، انتهى النص المأخوذ من الدستور.. وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

ورغم ذلك، فإن النواقص ما زالت تعترى تعامل بلادنا مع هذه الإشكالية، وقد رصدها -كما هو معلوم- تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان السالف ذكره.

وبعد اطلاع جلالة الملك على مضامين هذا التقرير، ترأس جلالتة جلسة عمل يوم 10 شتنبر 2013، خصصت لتدارس مختلف الجوانب

متراطيين، مستوى داخلي ومستوى خارجي.

ففي الوقت الذي تطرح على المغرب معالجة إشكالية الهجرة الوافدة، عليه أيضا إيجاد القضايا للمغاربة في الهجرة، علما أن بلدان الاتحاد الأوروبي لها مصلحة في تسوية أوضاع المهاجرين الأفارقة، وهو ما يفرض عليها دعم المغرب بهذا الخصوص من جهة وحل القضايا العالقة للهجرة المغربية بأوربا من جهة أخرى.

فما هي مقارنة الحكومة، السيد رئيس الحكومة، لمعالجة إشكالية العلاقة بين الهجرتين، سواء على المستوى الداخلي أو في علاقة مع الاتحاد الأوروبي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للجواب على السؤالين.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمات،

بداية، أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين على اختيار هذا الموضوع الذي يكتسي راهنية كبيرة وأهمية بالغة في سياق دولي تطبعه ظرفية الأزمة الاقتصادية، وسياق جهوي وإقليمي يتميز بعدم الاستقرار، وهي عوامل تدفع الكثير من الأفراد إلى الهجرة واللجوء بحثا عن آفاق أرحب.

وكما تعلمون، فإن الهجرة والتنقل أصبحتا ظاهرة عالمية وموضوع نقاش وانشغال كبيرين، بل ومصدر جدال كبير يتم توظيفه سياسيا وانتخابيا في الكثير من الدول.

وبالأرقام، قدر عدد المهاجرين عبر العالم سنة 2012 مثلا بنحو 240 مليون شخصا، منهم 97 مليون مهاجر من الجنوب إلى الشمال و74 مليون من الجنوب إلى الجنوب.

(الإخوة المصورون، جازاكم الله خيرا).

ورغم أن بلادنا كانت على مر التاريخ أرض هجرة بامتياز، فقد شهدت خلال العقدين الأخيرين تحولات على مستوى التدفقات البشرية، جعلت من المغرب اليوم ليس دولة مصدرة للهجرة فقط وإنما كذلك دولة عبور وأرضا للاستقبال والإقامة، فقد أصبح يستضيف عددا مهما من المهاجرين النظاميين الذين يقصدون المملكة للعمل أو الدراسة أو لقضاء تقاعدهم، حوالي 70 ألفا، وآخرون يوجدون في وضعية غير نظامية، فرضت عليهم أوضاعهم المكوث بالمغرب لسنوات عديدة، ما بين 25 و30 ألف، بالإضافة إلى اللاجئين 530 فردا، وطالبي اللجوء 3000 وفق تقديرات

للتحسيس والإخبار، وتم كذلك تكوين ثلاثة آلاف عنصر لمواكبة هذه العملية التي ستستمر إلى نهاية السنة الحالية، وتم إشراك المجتمع المدني بعضوين في كل مكتب للأجانب باقتراح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولغاية اليوم، فقد تلقت هذه المكاتب 14311 طلبا من 92 جنسية، تشمل كل القارات، وقد تم تسليم أولى بطائق الإقامة للمهاجرين الذين تم قبول طلباتهم يوم 14 فبراير 2014، وحصل إلى غاية اليوم 814 شخصا على بطائق الإقامة مدة صلاحيتها سنة.

تأهيل الإطار القانوني المؤطر للهجرة واللجوء:

أما في هذا الباب، فقد تم إحداث لجنة بينقطاعية، مهمتها اقتراح المشاريع اللازمة لتطوير وتأهيل الإطار القانوني للهجرة واللجوء والاتجار في البشر بتحضير ثلاث مشاريع قوانين أساسية، وهي:

- مشروع القانون المتعلق باللجوء؛

- ومشروع قانون حول مكافحة الاتجار بالبشر وحماية ومساعدة ضحاياه؛

- ومشروع القانون المتعلق بالهجرة.

كما سيتم تعديل قوانين أخرى تماشيا مع التوصيات الواردة في التقرير السالف ذكره.

ولإعداد هذه النصوص، تم اعتماد إطار مرجعي يستحضر، بالإضافة إلى التوجيهات الملكية وأحكام الدستور وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المرجعية الدولية وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية والاتفاقية الأوربية واجتهادات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان والتشريعات المقارنة، بالإضافة إلى الممارسات الفضلى سواء في دول الشمال أو في دول الجنوب.

أما فيما يخص إدماج المهاجرين واللاجئين الاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين، يعتبر إدماج المهاجرين من التحديات الأساسية التي تواجهها دول الاستقبال، ويشكل أحد الانشغالات الجوهرية لسياساتها في مجال الهجرة.

وقد اجتهدت هذه الدول لإيجاد سياسات ملائمة، تساعد المهاجرين على الاندماج داخل مجتمعاتها، وقد اختارت بلادنا تبني نموذج يتماشى مع خصوصيات ومقومات مجتمعاتها الغني بالتنوع، ويقوم على التلاقي الثقافي والتفاعل بين مختلف الحضارات والديانات، وينبني على اعتبار المهاجر عنصرا إيجابيا لإغناء مجتمعا وعاملا مساهما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثراء الوطني لبلادنا.

وعلى هذا الأساس، شرعت الحكومة منذ شهر أكتوبر من السنة الماضية بتعاون مع مختلف الفاعلين الخواص والمجتمع المدني في بلورة مخطط أول للاندماج، يمكن تحديد أهم مفاتيحه الأساسية فيما يلي:

المرتبطة بإشكالية الهجرة، وأصدر حفظه الله توجيهاته السامية للحكومة للإسراع بـ "وضع وتفعيل إستراتيجية ومخطط عمل ملائمين، والتنسيق في هذا الشأن مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومختلف الفاعلين المعنيين، بهدف بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لتقضايا الهجرة ببلادنا بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال، ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين الجهوي والدولي". انتهى كلام جلالة الملك.

وبناء على ذلك، عقدت لجنة وزارية بتاريخ 11 شتنبر 2013، عقدت اجتماعا لندارس مختلف الجوانب المرتبطة بإشكالية الهجرة وتنفيذ التوجيهات الملكية بهذا الخصوص، وبتاريخ 10 أكتوبر 2013 تم لأول مرة إحداث قطاع يختص بشؤون الهجرة، أسند للوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ورفع مستوى هذه الوزارة من وزارة منتدبة إلى وزارة عادية.

كما جدد جلالة الملك بتاريخ 6 نونبر 2013 في خطابه السامي، بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، دعوة الحكومة إلى وضع سياسة شاملة حول قضايا الهجرة واللاجئين وفق مقاربة إنسانية تتوافق مع الالتزامات الدولية للمغرب وتحترم حقوق المهاجرين.

وقد بادرت الحكومة، بناء على ذلك، إلى وضع أسس ومركبات السياسة الجديدة للهجرة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

1- تسوية الوضعية القانونية لطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يستجيبون لشروط معينة؛

2- تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالهجرة واللجوء؛

3- بلورة وتنفيذ إستراتيجية لإدماج المهاجرين واللاجئين، تجعل من المهاجر عنصرا لإغناء المجتمع وعاملا لتحريك التنمية؛

4- التصدي بجزم لشبكات الاتجار في البشر.

فيما يخص تسوية وضعية طالبي اللجوء والمهاجرين في وضعية غير نظامية، لقد تم في هذا الصدد فتح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية الذي درس ملفات 850 شخصا حاملا لبطاقة لاجئ المسلمة له من مكتب المفوضية السامية للاجئين، وقد عمل هذا المكتب منذ 24 دجنبر 2013 على تسوية وضعية 530 فردا، فيما الأشخاص الآخرون غادروا المغرب نحو دول أخرى، أو نحو دولهم الأصلية بعدما عرفت عودة الاستقرار والأمن إليها، وتم رفض ثلاث طلبات لكونها تهم أطفالا منحدرين من أم مغربية، وبالتالي فهم مغاربة.

كما أطلقت الحكومة فعليا بتاريخ 2 يناير 2014 عملية التسوية الاستثنائية للمهاجرين في وضعية غير نظامية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، وقد تم إصدار دورية تؤطر عملية التسوية الاستثنائية لوضعية المهاجرين غير النظاميين.

ومن أجل ذلك، تم فتح 83 مكنا للأجانب على مستوى عمالات وأقاليم المملكة، وتم اعتماد نظام معلوماتي لتدبير العملية وإطلاق حملات

تبتها المغرب بمبادرة وتوجيه من جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تنخرط في عمق التحولات الشاملة التي تعرفها بلادنا.

وهذه السياسة، وهي تعبير عن مشروع مجتمعي متطور، يراكم الإصلاحات ويعزز المسار الديمقراطي، كما أنها في نفس الوقت تنفيذ للالتزامات الدولية للمملكة المتعلقة أساسا بحقوق اللاجئين والمهاجرين وأفراد أسرهم، والتي أكسبت بلادنا مزيدا من الإشعاع والمصدقية في المنتديات الجهوية والدولية ولدى الدول الصديقة.

إن دخول المغرب نادي دول الاستقبال هو توجه طبيعي يأتي في سياق تطور المغرب، كما أنه يستدعي وضع نموذج متميز للهجرة ينهل من قيمنا وحضارتنا العريقة، دون إغفال الاستفادة من النماذج الناجحة عالميا.

إن كسب هذا الرهان يتوقف على مدى مساهمة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والمواطنين في تنزيل هذه السياسة على أرض الواقع وحياتها من كل ما يمكن أن يشوش على بعدها الحضاري ومهمتها النبيلة والإنسانية والتضامنية.

ولا يفوتني التأكيد على ما للبرلمان من دور هام في الإنجاز التشريعي الذي يعد محورا مركزيا في السياسة الوطنية للهجرة واللجوء.

إن الحكومة ملتزمة بتعبئة مختلف الوسائل لإنجاح هذا الورش الجديد وفق منظور ومقاربة شمولية مندمجة لإدماج اللاجئين والمهاجرين وأفراد أسرهم والمحافظة على هويتهم وإشراكهم اقتصاديا واجتماعيا، وتمكينهم من المساهمة في تطوير العلاقات المنتجة والتقريب بين الشعوب والثقافات والحضارات.

كما سنعمل على توسيع نطاق الشراكة والتعاون مع الفاعلين الوطنيين والدوليين المعنيين من أجل تدبير رشيد وشمولي لمسلسل الهجرة والتنقل في مختلف مراحل وأبعاده.

ومما لا شك فيه أن بلوغ هذا النموذج رهين بما يلي:

- التحلي بالمسؤولية المشتركة بين الأطراف المعنية (بلدان المنشأ العبور والاستقبال)، وكذلك المهاجرين الذين يجب التوفيق بين حقوقهم في مجال التنمية والكرامة الإنسانية وواجباتهم تجاه البلد المستقبل؛

- التأسيس لشراكة متعددة الأطراف بشكل فعال من خلال التزام مختلف الأطراف لتحقيق تدبير ناجح ومسؤول لقضايا الهجرة بشكل جماعي ومشارك؛

- العمل على تحقيق التنمية من خلال الأعمال الفعلية والصادق لثنائية الهجرة والتنمية.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ حكيم.

- ضمان تمتع المهاجرين وأفراد أسرهم بالحقوق الأساسية وحياتهم من شتى أشكال التمييز وتحقيق تكافؤ الفرص؛

- تمكين المهاجر من الإلمام بثقافة ولغة المغرب، مع العمل على مساعدته على المحافظة على هويته الأصلية بمختلف مكوناتها؛

- إدماج المهاجرين في وضعية قانونية في سوق الشغل؛

- توفير الظروف المناسبة لضمان نجاح الأجيال الناشئة للمهاجرين في مساهمة الدراسي. وقد تم تمكين أطفال المهاجرين من التسجيل في المدارس العمومية، بغض النظر عن الوضعية القانونية لأبائهم؛

- وتم إطلاق طلب مشاريع موجهة للجمعيات التي تعمل في مجال التربية غير النظامية من أجل تلقين اللغات والثقافة المغربية للمهاجرين واللاجئين، وتنظيم دروس للدعم والتقوية للأطفال من أبناء المهاجرين واللاجئين.

ثالثا، التصدي بجزم لشبكات الاتجار في البشر: وضعت السلطات المعنية خطة أمنية وطنية طموحة في مجال محاربة شبكات الاتجار في البشر التي أصبحت تأخذ أشكالا جديدة من حيث التنظيم والعلاقات مع الشبكات الإجرامية الدولية الأخرى التي تتاجر في المخدرات والأسلحة، وترتكز هذه الخطة على ما يلي:

- الحد من أنشطة هذه الشبكات، خصوصا التي تنشط عبر الحدود الشرقية في اتجاه المغرب التي تشهد 92% من محاولة تسرب المهاجرين أو تسريبهم؛

- تقوية مراقبة الشواطئ للحد من أنشطة شبكات تهجير المهاجرين غير الشرعيين، وقد تم تسجيل انخفاض مهم في عدد القوارب التي تصل إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط. ويشرفني أن أعلن أن نظامنا لمراقبة الحدود بصفة عامة والشواطئ بصفة خاصة يحظى بتقدير دولي كبير؛

- مراقبة الغابات وبعض الأماكن التي يتخذها المهاجرون غير الشرعيين كآوى لهم، حيث تم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2014 إيقاف 9170 شخصا في عمليات الهجرة غير الشرعية؛

- استباق أنشطة الشبكات الإجرامية وتشديد الخناق عليها وإيقاد الضحايا من هذه الشبكات، وللإشارة فقد تم تفكيك 1174 شبكة منذ سنة 2007؛

- تشجيع الرجوع الطوعي للمهاجرين في وضعية غير قانونية بتعاون مع الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم، وذلك في ظروف تحترم حقوقهم وكرامتهم بانتشالهم من مافيا الهجرة السرية وضمان العودة لبلدانهم في ظروف آمنة، وقد تم ترحيل أكثر من 14.700 مهاجرا طواعية إلى بلدانهم الأصلية منذ سنة 2004.

ختاما، ينبغي التأكيد على أن السياسة الجديدة للهجرة واللجوء التي

المستشار السيد حكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

شكرا على جوابكم، وأود، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، في إطار التفاعل مع ما تفضلتم به أن أعبّر عن أمنيّتي وعن أمنيّتي في أن أساهم في إطار التفاعل بتقديم بعض الإيضاحات، بعض الإضاءات، وبعض الملاحظات البناءة التي نرجو أن تساهم في إغناء الحوار بين البرلمان وبين الحكومة والرفع من مستواه.

هاذ الموضوع، كما أشترتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، موضوع هام جدا ومتعدد الجوانب ويطرح الكثير من القضايا، ولا بد في البداية أن نسجل معكم، باعتزاز كبير، انبثاق سياسة وطنية جديدة للهجرة ذات بعد إنساني برعاية سامية من جلالة الملك، مبادرة حظيت بتقدير عالمي، لأنها ارتكزت -هاذ المقاربة- على مقاربة حقوق الإنسان والربط العضوي بين الهجرة وبين التنمية من خلال المبادرة المغربية للتخالف الإفريقي للهجرة والتنمية.

السيد الرئيس،

هناك واجب يقع على عاتقكم وعلى عاتق الحكومة بمقتضى الفصلين 89 و93 من الدستور وبمقتضى الدعوة الصريحة والعننية لجلالة الملك، واجب عنوانه هو أنكم مسؤولون على بلورة وترجمة التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية الجديدة للهجرة إلى سياسة عمومية مندمجة، متكاملة، للهجرة والاندماج.

يؤسفني، السيد رئيس الحكومة، وأنا أستمع بإمعان إلى جوابكم أن أسجل بأننا لم نعرّض على أي دليل جدي على أنكم أخذتم على محمل الجد واجب بلورة مبادرة جلالة الملك إلى سياسات عمومية متكاملة ومندمجة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

ونشكركم أنكم اعترفتم بأن الحكومة، تجاوبا مع دعوة جلالة الملك، اتخذت تدابير، ولكنكم أشترتم - وقد سجلت في ذاكرتي الجملة - قلم بأن هاذ السياسة تحتاج إلى رؤية استشرافية، "تحتاج" بمعنى أنكم لم تهتدوا بعد إلى وضع ركائز وملامح سياسة متكاملة في هذا الباب.

أقول هذا الكلام، السيد رئيس الحكومة، ماشي من عندي، هاذ المرة أخذت على عاتقي أن أتحدث معكم بالوثائق، هذه الوثيقة الرسمية ديال لجنة حقوق العمال والمهاجرين التابعة لهيئة الأمم المتحدة، أصدرت في أكتوبر 2013 تقريرا، فيه مجموعة من التوصيات، فيه مجموعة من الملاحظات على سياسة الحكومة والخطوات التي اتخذتها والتي لم تتخذها للاستجابة للطلب الملح إلى جلالة الملك ديال الفصل 89 و93 من الدستور ديال وضع

سياسة عمومية تجيب على كل الأسئلة المرتبطة بالهجرة.

هذه الوثيقة، السيد رئيس الحكومة، أشنو كتسجل؟ أستقي منها بعض الملاحظات، طبعا في انتظار أن تتضح مضامين مشاريع القوانين اللي مفترض أنكم كتهيؤوها والمتعلقة باللجوء والاتجار بالبشر وتعديل القانون 02.03.

هذه الوثيقة، السيد رئيس الحكومة، تنوه بالمبادرة ديال جلالة الملك، تنوه بالتقرير ديال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولكنها تسجل ملاحظات أساسية على الحكومة:

أولا، هاذ التقرير يوصي الحكومة بإعلان اعتراف بلادنا، في إطار المادة 77 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين، باختصاص اللجنة المعنية بحماية حقوق العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم في تلقي ودراسة رسائل الأفراد الذين يدعون أن حقوقهم الفردية المقررة بموجب الاتفاقية قد تعرضت للانتهاك، ماذا فعلت الحكومة بخصوص هاذ التوصية؟ لا شيء.

هذا التقرير يسجل، ثانيا، يوصي بضرورة أن الحكومة تصادق على الاتفاقية رقم 189 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين، علما بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى هو الآخر بضرورة المصادقة على هاذ الاتفاقية، ماذا فعلت الحكومة؟ والو.

ثالثا، هاذ التقرير يوصي الحكومة باعتماد خطة عمل واضحة في مجال ملاءمة تشريعنا الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، علما أن الفصل 30 من الدستور ينص على أن الأجانب يتمتعون بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة وفق القانون، أين وصلت الحكومة في ورش ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؟ ليست هناك خطوات تستحق الذكر.

هذا التقرير، رابعا، يوصي بضرورة وضع سياسة عمومية للاندماج ومكافحة التمييز ضد المهاجرين طبقا للفصل 30 من الدستور والمادة 7 من اتفاقية حماية حقوق العمال والمهاجرين، لاحظنا تنامي واحد الموجة ديال بعض الحالات ديال الميز العنصري.

صحيح، هناك تصريحات للسيد الوزير المكلف بالهجرة تعبر عن نوايا طيبة، ولكن سياسة مكافحة بعض حالات الميز ما شفتناش سياسة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وما شفتناش سياسة عمومية متكاملة في هذا الباب.

خامسا، هاذ التقرير، السيد رئيس الحكومة، يسجل أنه لا توجد سياسة حكومية واضحة في مجال الهجرة واندماج المهاجرين واللاجئين، ولا نعرّض على برنامج حكومي واضح المعالم يجيب على أسئلة الاندماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، علما أن المنظمة الدولية للهجرة عبرت في ندوة نظمت أخيرا يوم 11 مارس 2014، عن استعدادها للتعاون مع الحكومة لوضع مثل هذه السياسة المحيية على كل هاذ أسئلة الاندماج الثقافي والتربوي.

هذا التقرير، سادسا، السيد رئيس الحكومة، ديال الأمم المتحدة،

الالتزام رقم 26: التزمتمو بمواكبة الأسر الراغبة في الاستفادة من السكن الاجتماعي، أين هو هاذ الالتزام؟

الالتزام 35: تحسين آليات ومساطر صندوق تمويل استثمارات مغاربة العالم؛

الالتزام رقم 38: التزمتمو بتعميم بطاقة (RAMED) على مغاربة العالم المعوزين، هذا التزام غير واقعي، وأكد أقول غير مسؤول، بدليل أن السيد وزير الصحة المحترم في سؤال طرحناه عليه في هذه الجلسة أقر بلا واقعية ولا قانونية الالتزام اللي قدمتموه.

ما محتاجش نذكر على المحنة ديال المغاربة ديالنا في هولندا، ثلاثة ديال المحن متواليّة:

- محنة استهداف اليتامى والأرامل؛

- محنة الموجة العنصرية اللي عبر عليها ذاك الزعيم الهولندي؛

- المحنة الأخيرة ديال ذاك مكتب محاربة الغش العابر للحدود، واللي كيلزم المغاربة أنهم يكشفوا على الهوية ديالهم وأرقام بطاقة التعريف الوطنية ديالهم باش يدخلوا للمعطيات للتعرف على الممتلكات، وهذا خلق بلبلّة كبيرة جدا، ونشكر السيد الوزير المكلف بالهجرة أنه تجاوز وعبر عن انشغاله بهذا القلق، ووعد بزيارة هولندا واتخاذ الإجراءات في هذا الجانب.

ما محتاجش، السيد رئيس الحكومة، نذكركم بالحن اللي كيوامجوها المهاجرين ديالنا في بلدان الخليج بالخصوص وخصوصا النساء، لازلت أذكر في لقاء تواصلتي عقدته شخصيا مع المغاربة ديالنا اللي كابين في الخليج في دبي، سيدات هناك يعبر عن امتعاضهن أنه ملي كيجيو للبلاد ينظر إيهين بنظرة دونية ومتهات إلى أن يثبتن العكس.

موضوع آخر، المشاركة السياسية لمغاربة العالم، السيد رئيس الحكومة، مارلنا ننتظر مشاريع القوانين ديالكم باش اعرفو أشنو هو التصور ديالكم بخصوص المشاركة ديال المغاربة، ولكن نسألكم أشنو اللي كيمع الحكومة أنها تؤجرو واحد الملاحظة واردة في هذا التقرير ديال اللجنة ديال الأمم المتحدة اللي كيقول بأنه يجب على الحكومة أن تفكر في إيجاد بدائل للتصويت بالوكالة، حتى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التقرير ديالو المتعلق بالملاحظة المستقلة والحايدة، أكد أنه من أصل 847 مكتب للتصويت، تمت ملاحظتها لم يسجل استعمال مسطرة التصويت بالوكالة إلا مرتين. وهاذ لجنة الأمم المتحدة توصي الحكومة، في انتظار القوانين، باتخاذ إجراء إيجاد بدائل اجبال التصويت بالمراسلة والتصويت الإلكتروني.

نموذج آخر صارخ في الإخلال بالالتزامات، يوم كنتم أمينا ومازلتم، ولكن قبل ما تكونوا رئيس حكومة درتو اتفاقية وقعتمو على اتفاقية مع (CAP SUD)، وهي جمعية مدنية داخلية فيها عدة جمعيات، فيها مجموعة من الالتزامات، السيد رئيس الحكومة، لا يسع الوقت لذكرها مجمعة، التزمتمو بإحداث هيئة منتخبة رابعة بمجلس المستشارين لفائدة هذه الفئة،

كيسجل غياب أي دور إيجابي للحكومة فيما يتعلق بتقديم الدعم المادي والمعنوي للجمعيات العاملة في مجال الهجرة، ما عدا الدعم اللي كيقدمو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللي هو على كل حال محدود وموجه لتنمية قدرات الجمعيات، بالرغم من أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يحاول أن يوهم بأن الجمعيات كتنلقى أموال من الخارج وبدون شفافية تذكر.

هذا التقرير، السيد رئيس الحكومة، يوصي بضرورة اتخاذ الحكومة لإجراءات ملموسة لفائدة المغاربة الذين تم إبعادهم من التراب الجزائري، وهي الدعوة التي ناضلت عدد من جمعيات المجتمع المدني، لأن الأمر يهم الآلاف ممن طردوا من الجزائر الشقيقة، وما شغناش من الحكومة سياسة متكاملة تجيب على انتظارات وأسئلة وقلق هذه الألوفا من المواطنين المغاربة.

الشق الثاني من الموضوع، السيد رئيس الحكومة، احنا كتنكلمو على الهجرة، الهجرة فيها بعدين اثنين: هجرة، أولا، البلد ديالنا اللي أصبح يستقبل، بلد استقبال واستقرار محاجرين، ولكنه بلد يصدر الهجرة. أنا يؤسفني وأستغرب أشد ما يكون الاستغراب أنكم لم تتطرقوا في جوابكم ولم تقولوا أية كلمة تخص مغاربة العالم، رغم أن الموضوع ديالهم والمفروض أننا ناقشوه في هذه الدورة.

أريد أن أذكركم فقط، السيد رئيس الحكومة، بالجلسة ديال دورة أبريل اللي درنا في هاذ القاعة حول مغاربة العالم، أتم، السيد رئيس الحكومة، لما رجعنا، وهذه ذاكرة مجلس المستشارين تحتفظ بذلك، إلى الجواب ديالكم استخرجنا منو 40 التزاما التزمتمو به، أغلبها التزامات فضفاضة عامة، ولكن الوثيقة ديال المجلس اللي عندنا في الجواب ديالكم، تتسجل بأن معظم هذه الالتزامات اللي عبرتو عليها وقتند في الجلسة اللي نظمنا معكم هذي عام بخصوص قضايا مغاربة العالم، أغلبها يطرح سؤال فين وصل؟

طبعا نسجل بإيجابية أنكم يوم 19 سبتمبر 2013 درتو، في إطار اجتماع مجلس الحكومة، المرسوم ديال مأسسة اللجنة الوزارية، 14 قطاع حكومي مكلف بمغاربة العالم، ولكن هذي مدة سنتين ونصف، السيد رئيس الحكومة، من تحملكم المسؤولية، مازال ما جمعتموش اللجنة الوزارية المشتركة كيف ما دار السي عبد الرحمن اليوسفي، لأن هو اللي خلق هاذ الفكرة باش يجلب المشكل ديال التداخل اللي كابين بين القطاعات الحكومية، شيء غريب أن الحكومة لم تستطع مدة سنتين ونصف تجمع اللجنة الوزارية باش تحل المشاكل ديال التداخلات اللي كابين بين المصالح والقطاعات المختلفة.

السيد رئيس الحكومة،

نذكركم ببعض الالتزامات اللي عبرتو عليها في تلك الجلسة:

الالتزام رقم 26: التزمتمو بخلق صندوق وطني للتضامن والحماية الاجتماعية لمواطني المهجر المعوزين وغير المؤمنين، فينا هو هاذ الالتزام؟

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، الأستاذ أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
الزملاء المستشارين المحترمين،

بداية، لا يسعنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن نثمن هذه الاتفاقية المولوية لفائدة أشقائنا، خاصة من دول جنوب الصحراء وبعض الدول العربية، وذلك بإعلان جلالة الملك عن عزم السلطات المغربية تسوية وضعية الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين بمنحهم حق الإقامة في المملكة بما يترتب عليه من حقوق وواجبات.

فنتفيذا للتعليمات الملكية السامية، التي دعت الحكومة إلى بلورة سياسة شاملة ومتعددة الأبعاد لقضايا الهجرة بالمملكة، بما من شأنه أن يوفر للمغرب قوة اقتراحية حقيقية في هذا المجال، ويمكنه من القيام بدور ريادي وفعال على الصعيدين القاري والدولي، اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية، تعكس الإرادة الملكية القوية والانخراط الراسخ والموصول للعاهل المغربي جلالة الملك نصره الله في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتجسد كما هو متعارف عليه دوليا بالنسبة لحقوق الإنسان، هذه الرؤية المستقبلية العميقة للعلاقات الإنسانية، وتعتبر عن شجاعة في التعامل مع إشكاليات ذات أبعاد متعددة، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

إن هذه المبادرة الاستثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، تعتبر قرارا سياسيا للمغرب، وتندرج في إطار الإرادة القوية التي عبرت عنها بلادنا لمعالجة إشكالات الهجرة، والتي تهم ما يناهز 30 ألف مهاجر غير شرعي، أغلبهم من بلدان افريقية جنوب الصحراء، ستستمر خلال الفترة ما بين فاتح يناير ونهاية دجنبر 2014.

هاذ التاريخ، يدفعنا إلى التخوف، السيد الرئيس، من عدم احترام هذا الآجال نظرا لبطء وتيرة الاشتغال التي تطبع عمل اللجان المحلية والإقليمية. كما أن التخوف الأساسي يبقى كون بعض المهاجرين سوف لن يستوفوا الشروط المعتمدة لتحويلهم حق الحصول على هذه التسوية، الأمر الذي يستوجب من الحكومة اتخاذ موقف حيالهم، يراعي احترام كرامتهم وإنسيبتهم، كما تراعي ضمان الاستقرار والأمن للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سيتم اعتماد عدة إجراءات لإثبات إقامة المهاجرين في وضعية غير قانونية بالمغرب، تبقى أكثر مرونة من تلك التي تعتمدها بلدان أوروبية.

إحداث دائرة انتخابية إضافية، التزمتو بتوظيف وإدماج مغاربة من المهجر بمصالح وزارة الخارجية. عدة التزامات لم ينفذ منها أي شيء.

لابد أن نطرح الأسئلة المرتبطة بقضية هوية المغاربة، المراكز الثقافية على سبيل المثال عندنا حكومة دارت بناية، اقتنت بناية بموريل: 100 مليون درهم، بناية بأمستردام: 20 مليون درهم، بناية بروكسيل: 300 ألف درهم، وعدت الحكومة بتخصيص 7 مليون درهم، هذه البنائيات ماشي فقط يعني واقفة، ولكنها أصبحت عالة على الحكومة، حتى البنائيات ديال أمستردام كانوا احتلوها مجموعة من الشباب الهولندي، وهناك الجالية ديالنا في هولندا وفي موريل وفي فرنسا وفي إسبانيا يتساءلون عن أشنو هو الالتزامات ديال الحكومة؟ أشنا هي القيمة المضافة اللي المفروض أنه تجيبها، لما كان السي عامر وزير الخارجية وأقام مثل هذه المنشآت؟

طبعا لست بحاجة، السيد الرئيس، باش نذكركم بأنه هناك في هاذ 5 ملايين ديال المغاربة، هناك شريحة تبلغ 38,6 حسب الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط من شباب الجيل الثالث اللي السن ديالهم أقل من 20، هؤلاء الشباب (38%) من أصل 5 المليون تقريبا، هؤلاء الشباب عندهم انتظارات، عندهم تساؤلات، عندهم قلق، أغلبيتهم ولدوا في بلدان الاستقبال، ولكن عندهم روابط قوية ببلدهم، يحتاجون إلى عرض ثقافي وإلى سياسة ثقافية، لا توجد سياسة ثقافية بالمعنى الحقيقي للحكومة، لا يوجد عرض ثقافي بالمعنى الحقيقي ديال الحكومة يجب على أسئلة هذه الشريحة الواسعة من المواطنين.

ما محتاجش نتكلم على المشاكل ديال المغاربة ديالنا مع (RAM)، ما محتاجش نتكلم على المشاكل المتعلقة بالصعوبات اللي كاينة على مستوى التأطير الديني وعلى مستوى التأطير الثقافي.

الحكومة مشكورة تخصص مبلغ 120 مليون درهم للتأطير الديني الموجه للجالية المغربية، التأطير الديني يطرح أسئلة حقيقة، المعطيات والتقارير ديال مجلس الجالية المغربية في واحد التقرير شهير كيرصد خطورة انبثاق وانتشار ظاهرة التشيع، يبرز خطورة انبثاق ظواهر ديال إرسال مغاربة (للجهاد في سوريا).

هذه كلها أسئلة وقلق، يعني الحقيقة الانتظارات والقضايا ديال المغاربة، نرجو أن تكون حاضرة، ونرجو، السيد رئيس الحكومة، توضحوا لنا ما هو مآل الالتزامات اللي درتوها في البرنامج الحكومي والالتزامات اللي قطعتمو معنا في هذا المجلس حول انتظارات مغاربة العالم.

وأرجو يعني أن أكون قد أثرت هاذ الملاحظات، وأن تفهم بأنها من باب إثارة الانتباه لما يتوجب التركيز عليه.

وشكرا لحضراتكم على الاستماع.

السيد رئيس المجلس:

الكلمة الآن.. شكرا السيد الرئيس.

نلت انتباهكم من جديد إلى الأوضاع التي تعيشها جاليتنا المقيمة بالخارج التي لا يخفى علينا جميعا الأدوار الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تلعبها لصالح البلاد، هذه الفئة التي تزداد سنويا بحوالي 240 ألف مهاجر مغربي، وتضم حوالي 500 ألف مهاجر من مستويات علمية متقدمة (bac+5)، فهذه الفئة الغالية علينا تحتاج منا في هذا الوقت بالذات الدعم والمتابعة والمواكبة خصوصا في ظل الوضعية الاقتصادية العالمية الحالية المتسمة بالعسر والصعوبة.

فكيف نجد في سياستكم هذا الاهتمام؟ فبعد إضافة شؤون الهجرة إلى الوزارة المكلفة بالجالية وما صاحبها من مهام جديدة، نفاجا بتقليص ميزانية هذه الوزارة.

إن جاليتنا تعيش وضع غير مسبوق بدول الاستقبال، فبعضها كهولندا مثلا أصبحت تراجع التعويضات العائلية، والبعض الآخر كإيطاليا يسارع إلى الاستغناء على العمال المغاربة، وغيرها من الأوضاع المأزومة التي تتطلب من الحكومة وضع إستراتيجية محكمة، تضمن لإخواننا بالمهجر جميع الحقوق، وتشعرهم بالأطمئنان على راهنهم ومستقبلهم، لا أن تفعل ضدهم قوانين جمركية ستضيق عليهم وتحرهم من ادخار ما يحتاجون في حياتهم اليومية.

فأين أتم من التزامكم في البرنامج الحكومي بإرساء سياسة عمومية مندجمة ومنسجمة في تحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين في شؤون المغاربة المقيمين بالخارج من خلال المحاور الخمس المتضمنة بالبرنامج الحكومي؟

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

المغرب يعد أرض هجرة بامتياز، انطلقت بعد الحرب العالمية الأولى، المغرب كذلك أرض استقبال وتوافد وعبور ولجوء، المغرب يدخل في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية بامتياز، المغرب انخرط بشكل فعال في تحقيق إستراتيجية جريئة لإرساء حكمة فعالة في مجال التنقلات البشرية، الحكومة بذلك مطالبة بلورة سياسة عمومية فعلية في المجال الهجرة.

إن الاهتمام بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين ببلادنا، في اعتقادنا وفي إيماننا، لا يجب إطلاقا أن تشيننا عن الاهتمام بهموم ومشاكل جاليتنا في أرض المهجر.

أولا، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك مطلب دائما كان مطروحا هو تمثيل الجالية المغربية في المؤسسة الدستورية، أقصد البرلمان، هل لا تعتقدون أنه أن الأوان لتحقيق هذا المطلب؟

كذلك سيعرف المغرب هذه السنة إن شاء الله انطلاق الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمملكة المغربية، هل سيشمل هذا الإحصاء جاليتنا بالخارج؟

إن من ستم تسوية وضعيتهم سيعتدون بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون المغاربة، ولكننا نخشى أن تحرف بعض اللجان الإقليمية للهجرة التي تم إحداثها لهذه الغاية عن احترامها للمعايير الست المتفق عليها أو اعتماد سياسة انتقائية في معالجة هذه الملفات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن قرار المملكة المغربية القاضي بتنظيم هذه العملية الاستثنائية لتسوية المهاجرين بالمغرب، هو نتيجة طبيعية لثمن الاجتماع الباهظ الذي أداه المغرب مقابل حماية الحدود الأوروبية لمدة 5 عقود.

ومن هنا، ومن واجبكم كحكومة، العمل على دعوة لجنة الهجرة واللجوء والأشخاص المتنقلين بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومن خلالها مجلس أوروبا، لقراءة القرار المغربي في بعده السياسي، وأن يدركوا أن المغرب تحمل المسؤولية لكي يساهم في استقرار المنطقة، ولا يجعل من المهاجرين غير النظاميين عملة مستساعة وسهلة في يد الإرهابيين ومافيا الاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات والانتخابات.

إن هذا القرار الجريء والمكلف، هو لحماية الأمن واستقرار المنطقة رغم الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة، والخطوة التي جاءت بعد الإعلان عن المبادرة الملكية السامية للتفاعل مع هذه القضية تؤكد أن المغرب كان دائما جديا في اتخاذ مثل هذه المبادرات.

لهذا، سألتكم، مع فرق المعارضة، بخصوص التفكير العميق في الانعكاسات المالية والاجتماعية لهذه المبادرة المخولة لهذه الفئة الجديدة حقوقا مكتسبة.

ففي الوقت الذي نعلم فيه جميعا الصعوبات والإكراهات التي تعرفها صناديق الحماية الاجتماعية في تسوية ملفات العمال المغاربة، ها نحن نضيف لها جيلا جديدا من الالتزامات تهم هذه الفئة.

فعليكم إعمال الفكر الإبداعي لتوفير مداخيل جديدة لهذه الصناديق، وتخوفنا هو أن يكون جيب المواطن هو الطريق الأسهل لخلق التوازنات المالية لها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المبادرة المغربية تعتبر بدون شك مقارنة إنسانية جديدة وموضوعية، تحترم مبادئ حقوق الإنسان، والمغرب أول بلد من بلدان الجنوب يواجه هذه الإشكالية المعقدة بهذه الجرأة والإقدام.

لهذا، فإن الحكومة تلتزم، ويجب أن تلتزم، بأن هذه العملية الاستثنائية سيتم دعمها بإطار قانوني ومؤسسي جديد، من خلال تأهيل التشريع في قضايا الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر وفق مقارنة شمولية إنسانية وحقوقية مبنية على مقتضيات الدستور الجديد.

إذا كنا قبل قليل قد استمعنا إلى ردكم، السيد رئيس الحكومة، نريد أن

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي، الأستاذ السعداوي، السي فضيلي.

المستشار السيد محمد فضيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني وأخواتي السادة المستشارين المحترمين،

استمعنا إلى جواب السيد رئيس الحكومة بإمعان كبير، ولقد أحاط بالموضوع من جميع جوانبه، ونحن معه في هذا التصور، إلا أنه لا يمكننا، في الفريق الحركي، إلا أن نعيد التنويه والإشادة بالتوجهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والقاضية بتسوية الوضعية لإخواننا الأفرقة ببلادهم الثاني المغرب، وتمكينهم من إقامة قانونية توفر لهم العيش الكريم في المملكة بكرامة ووضائات حقوقية تيسر لهم الاندماج الإيجابي في نسيج المجتمع المغربي.

وهي قرارات حكيمة، كشفت عمق المغرب الإفريقي، وأعطت صورة حقيقية عن المغرب الحقوقي في مختلف المحافل الدولية، هذه المحافل التي أشادت بهذه القاعدة الجديدة لسياسة الهجرة والتنقل ببلادنا.

وعلى هذا الأساس، فالحكومة مدعوة لمواكبة السياسة الجديدة بإجراءات عملية تنظم هذه الإشكالية الجديدة للهجرة التي أبانت أن المغرب لم يعد فقط مصدرا ولا ممرا للمهاجرين، بل أصبح محطة استقبال لتيارات الهجرة القادمة من الجنوب، بل حتى من الشمال من مختلف الجنسيات الإفريقية والآسيوية والأوروبية.

وتتطلب هذه المواكبة كذلك العمل على إصدار قوانين جديدة تنظم هذه الهجرة وخلق آليات مؤسسية لتدبير أوضاع المهاجرين بعد تسوية وضعيتهم القانونية بغية إدماجهم في الحياة العامة، وعلى سبيل الذكر يتطلب الوضع التشريعي المنشود مراجعة قانون 02.03 المتعلق بإقامة ودخول الأجانب إلى المملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية الذي عدل قانون 1949 عبر إدخال المبادئ الجديدة المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب في هذا الإطار.

لا بد كذلك من مراجعة قانون الجمعيات لإدماج جمعيات الأجانب المؤسسة قانونا، وكذلك إدخال هذا المستجد في مدونة الشغل.

كذلك قضية الهجرة والتنقل يجب أن ندمجها عموما في التنمية البشرية، والحكومة أيضا مدعوة كذلك إلى إعمال مقاربة شمولية وإقليمية وإنسانية وحقوقية وقانونية للهجرة مع ضرورة تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الشبكات المتخصصة في الاتجار في الأشخاص ومكافحة كل أشكال

الكرهية والتمييز من خلال تعديل يراعي هذا المعطى في القانون الجنائي. ولأن الهجرة معطى عالمي بأبعاده الاقتصادية والثقافية ومؤطرة بعهد واتفاقيات دولية، فإن بلادنا مدعوة، كشريك استراتيجي في الحوار بين الشمال والجنوب، إلى العمل من أجل تصدير التنمية إلى البلدان المصدرة للهجرة، على اعتبار أن مشكل التنمية والتزاعات السياسية والمسلحة خاصة في البلدان الإفريقية هي أكبر مشجع للهجرة، وهي الإستراتيجية التي أبرزتها الزيارات الملكية الناجحة إلى دول الصحراء والساحل، وعلى سبيل المثال: "وإذ نشدد على جعل الهجرة معادلة أساسية في التعاون شمال جنوب، فلأن الإحصائيات تؤكد أن 97 مليون شخص مهاجرون من الشمال إلى الجنوب في مقابل 40 مليون من الشمال نحو الجنوب".

من جهة أخرى، نود استفساركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير الحكومية المتخذة من أجل تفعيل مقتضيات الدستور، خاصة الفصل 30 منه، المتعلق بتنظيم حق الأجانب المقيمين بالمغرب في المشاركة في الانتخابات المحلية وموافقتنا بإحصائيات محددة في هذا المجال وبلائحة الدول المرتبطة مع المغرب في مبدأ المعاملة بالمثل.

الخلاصة، المرجعيات متوفرة، ولقد جاء بها السيد رئيس الحكومة، الواقع المعاش لا بد من البحث في تشريعاتنا عن حلول وحماية المغرب من بعض الانعكاسات الاجتماعية والمالية، أيضا لم لا يجب أن نضيفها كنقطة في الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية من أجل دعوة الدول الصديقة والشقيقة إلى التضامن مع المغرب لاجتياز هذا الامتحان الصعب، نحن نعتبره امتحان صعب جدا، ولكن إرادة جلالته الملك وإرادة البرلمان بغرفتيه وإرادة الحكومة وإرادة الشعب المغربي سنتغلب عنها، ونحن ندعم هذا التوجه الذي عبرتم عنه، السيد رئيس الحكومة، وسندعمه، ولنا عودة إلى الموضوع على مستوى اللجنة المتخصصة للإحاطة بالموضوع من كل الجوانب.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على جوابكم الواضح والشامل، المرقم والمعلل، كما نهنتكم على

والسياسي، إلى دولة مستقبلة للهجرة القادمة من العمق الإفريقي والامتداد العربي؛

رابعا، تصنيف مستويات الهجرة التي تعرفها بلادنا حسب الامتداد في الزمن، إذ هناك أنواع من الهجرة الموسمية كتلك التي تأتي مع التورات السياسية وحتى الأزمات والحروب والنزاعات الداخلية، والتي تعرف موجات يصعب التحكم فيها. وهناك هجرات مضادة، والمقصود هو عودة المغاربة في المهجر إلى بلدانهم الأصلي، كما وقع مع أوروبا بظهور الأزمة الاقتصادية وتضخم البطالة، أو كما وقع مع اندلاع أزمة العراق والربيع العربي. هناك أنواع من الهجرات قد تكتسي طابع الديمومة وبوتيرة متفاوتة كل صنف وكل نوع يقتضي مقارنة خاصة؛

خامسا، أي الهدف الخامس، الحرص على حماية حقوق المهاجرين بما هي جزء من حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه كونيًا، بسن القوانين والتشريعات وتحسينها باستمرار وملاءمتها مع المستجدات والمعطيات والمؤشرات؛

سادسا، تعزيز مجالات التعاون الدولي لحماية حقوق المهاجرين، والبحث عن الدعم والتمويل لفائدة البرامج التنموية، وتطوير نظام التعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية والاستقرار المؤسساتي والسياسي والأمني بالدول المصدرة للهجرة؛

سابعًا، الهدف السابع والأخير، تخفيف آليات التحكم في دخول المهاجرين إلى البلدان المستقبلية عوض اعتماد مقارنة أمنية لاعتقال المهاجرين ومراقبة الحدود، وذلك عن طريق اتفاقيات لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول في إطار تصدير منظم لليد العاملة والطلبة والخبرات والكفاءات وحتى الخدمات، وتسهيل تنقلها بين الدول.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

كانت هذه تحديدات عامة لموضوع هذه الجلسة، والذي لا يتعلق نظريا وعمليا وسياسيا بوضعية المغاربة المقيمين بالمهجر، سواء داخل دول إقامتهم أو علاقتهم ببلدنا الأصلي، بقدر ما يتعلق بمقاربة جديدة لموضوع الهجرة والتنقل، طرحت بإلحاح على بلادنا منذ ظهور ظاهرة "الحريك" في الثمانينات، والتي آلت إلى قوارب الموت التي لا تهم مواطنين مغاربة فقط، بل تعدتهم لتتحول إلى جذب المهاجرين غير الشرعيين من الدول الإفريقية، ولم يعد المغرب دولة عبور بل تحول إلى بلد لإقامة الوافدين من كل الدول التي تعرف حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

إن المغرب قد انخرط في المجهود العالمي منذ انبثاق ما سمي بالنهج العالمي للهجرة والتنقل سنة 2005، وتوج هذا الانخراط بحيث كنا الدولة الإفريقية والعربية الأولى التي وقعت اتفاقية مع الاتحاد الأوربي للهجرة والتنقل، مما سيمكن من تسهيل الهجرة الشرعية بالنسبة للعاملين والطلاب وتسهيل

تفاعلهم السريع والجددي كحكومة مع المبادرة الملكية السامية الرائدة، وذلك: أولا، بتخصيص قطاع وزاري يهتم بشؤون الهجرة في حكومتكم الثانية والتي تشرف حزب التجمع الوطني للأحرار في تقلد حقيبتها في شخص السيد الوزير المحترم أنيس بيرو؛

ثانيا، إسراعكم في إجراء التعليمات الملكية السامية مباشرة تسوية وضعية المهاجرين من مختلف الجنسيات وفي ظروف جيدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نعلم جيدا أن موضوع الهجرة والتنقل معقد ومتداخل، ليس فقط من حيث أصول ظاهرة الهجرة وتنقل البشر، وليس فقط من حيث العمل التشريعي والقانوني، والذي يجب أن يتطور باستمرار لمسايرة التحديات التي تطرحها ظاهرة الهجرة على المستوى الحقوقي والاجتماعي والاقتصادي، بل هناك جوانب أخرى أكثر تعقيدا، مرتبطة بنوعية الهجرة وطبيعة المهاجر.

لأجل ذلك، فإن معطيات وحشيات هذا الملف تتجاوز حدود السيادة الوطنية، وتتجاوز أيضا حدود التدبير الحكومي، كما أنها تتجاوز حدود الإرادة السياسية لهذا الطرف أو ذاك، إنها ظاهرة عولماتية بامتياز، تقتضي تنسيق السياسات الوطنية والمحلية وافتتاحها على واقع مختلف السياسات الخارجية، سواء تعلق الأمر بالدول المصدرة للهجرة أو المستقبلية لها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعتبر أن سياسة الهجرة والتنقل ملف يبتعد كل البعد عن المزايدات السياسية ويقف الكفاءات المحلية، سواء كانت في المعارضة أو في الأغلبية وحتى داخل الحكومة، فهو موضوع يرتبط بعلاقات المغرب الإستراتيجية مع أوروبا وإفريقيا، موضوع يتشابك فيه تحدي النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويلتقي فيه الاستثمار وإنتاج الشغل ومحاربة الفقر والأمية وتحسين محيط عيش السكان بالنظام التربوي والصحي وبمنظومة القيم التي يروج لها المجتمع والإعلام والسياسة.

لذلك، فإننا جميعا، كل من موقعه، مسؤولون في التعاطي مع ملف الهجرة بالكفاءة الضرورية والنجاعة اللازمة، وتوخي الحيلة من خلال تسطير الحكومة لبرنامج عمل واقعي وإرادي يمكن من تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

أولا، الهدف الأول، مكافحة الهجرة غير القانونية وغير المتحكم فيها بعيدا عن المقاربة الأمنية بمقاربة حقوقية تحافظ على حقوق الإنسان في التنقل، وتوازن بين هذه الحقوق والتحديات الاجتماعية والاقتصادية؛

ثانيا، العمل على مساعدة الدول المصدرة للهجرة لتحقيق تنمية مستدامة والاستقرار لتثبيت السكان والحيلولة دون هجرتهم وركوب صحاري وبحار الموت؛

ثالثا، الانطلاق من كون المغرب بلد كان وما زال إلى حد ما مصدرا للهجرة، تحول اليوم، بفضل نموده التنموي واستقراره الاقتصادي

الهجرة، هاته المبادرة في تقديرنا جاءت منسجمة مع توجهاتنا واختياراتنا في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كحزب اشتراكي ديمقراطي، يضع قضايا حقوق الإنسان وحرية وكرامته في مقدمة انشغالاته.

المبادرة الملكية، السيد رئيس الحكومة، جاءت لتفعل وترسخ ما ورد في ديباجة دستور المملكة بخصوص تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية جمعاء، والتزام المملكة المغربية بتقوية علاقات التضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب إفريقيا.

إذا كنا جميعا نسلم بأن المبادرة الملكية لها وقع إيجابي على مستوى تحسين موقع بلادنا في المنظومة الإفريقية بشكل خاص، والمنظومة الأمية بشكل عام، فيتعين على الحكومة أن تستحضر الكلفة الاقتصادية والاجتماعية من أجل تفعيل هذه المبادرة، لأنه، السيد رئيس الحكومة، التسوية ديال أوضاع المهاجرين غير الشرعيين لا تنفد فقط عند حدود معالجة الجوانب القانونية أو تسهيل المساطر الإدارية، بل تمتد لتجعل الحكومة مطالبة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتمكين هؤلاء المهاجرين من ممارسة مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يحولها لهم القانون، والتي أقرتها المواثيق والمعاهدات الدولية، والتي يجعلها دستور المملكة تسمو على تشريعاتنا الوطنية.

السيد رئيس الحكومة، الحكومة الحالية لا تنطلق من الصفر، عندها تراكم إيجابي، ورثته من عند الحكومات السابقة التي استطاعت في إطار الدبلوماسية الرسمية أن تضغط على الاتحاد الأوروبي لتنزع منه دعما ماليا خصص للمجهودات التي يبذلها المغرب في المجالات المرتبطة بالهجرة والأمن والإرهاب.

لكن، باسم الفريق الاشتراكي، لحد الساعة أنا لست عديما، ولكن نلمس في تقديرنا المتواضع بأنه لحد الساعة ليس هناك ما يؤشر على قيام هاته الحكومة بعد مضي سنتين ونيف باستثمار هذا التراكم وتعزيزه بقيمة مضافة في هاته الولاية.

لقد كان حريا بكم، السيد رئيس الحكومة، وأمام ارتفاع حجم التزامات المغرب بحكم التبعات المالية والأمنية لتدبير هذا الملف أن تبادروا إلى تقوية موقعكم التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي، اعلاش؟ قصد إقناعه برفع سقف الدعم الموجه للمملكة المغربية في هذا المجال، انطلاقا من كون دول أوروبا تستفيد وتستفيد من المجهود المغربي في خفض موجات الهجرة التي تتقارط على دول البحر الأبيض المتوسط بالأساس.

السيد رئيس الحكومة، من موقعنا كمعارضة مسؤولة، ننبه إلى أن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق ما التزمت به المملكة المغربية، يتطلب مجهودات ومجهودات جبارة من بلد يلتمس طريقه نحو التنمية المتكاملة، وفي ظل البنية الجغرافية

تقل الكفاءات، مما يمكن كذلك من استثمار الإمكانيات التي توفرها إدارة الهجرة لتطوير التنمية البشرية والكفاءات، وذلك عن طريق تعزيز حرية التنقل وتعزيز قنوات الدخول القانونية.

وقد تواصل مجهود الحكومات المغربية المتعاقبة لإدارة وتدبير هذا الملف منذ السبعينات بتتبع أوضاع الجاليات المغربية المقيمة بالخارج وتطوير اتفاقيات مع مجموعة من الدول المستقبلية للمهاجرين المغاربة، توجت بإحداث وزارة الجالية المغربية، وقد عرف هذا الملف تطورات كبيرة بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حول الهجرة في يونيو 2012، ثم الأوامر الملكية السامية للمضي قدما دون تأخير لبلورة وتنفيذ إستراتيجية ومخطط يرمي إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء بناء على مقارنة أكثر عدالة ونجاعة.

وقد حظيت هذه المبادرة بالتأييد الدولي الكبير وبالإشادة الحقوقية، كما حظي المغرب بدعم دولي أوروبي لسياسته الجديدة في مجال اللجوء والهجرة وتسهيل اندماج اللاجئين الاجتماعي والاقتصادي. وقد استطاعت الحكومة المغربية أن تحظى بالارتياح الدولي للتعاون الممتاز الذي أبدته بافتتاحها على الدول الأوروبية المعنية بهذا الملف.

كما أن الزيارة الملكية السامية إلى الدول الإفريقية ومساهمة المغرب في محاربة كل أشكال الإرهاب والاستقرار ببعض الدول الإفريقية، يجعلنا نشعر بالارتياح، وبأن بلدنا يسير في الاتجاه الصحيح رغم الصعوبات والتحديات.

وأخيرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، إن على شركائنا أن يفهموا على أن المغرب لا يمكنه أن يقوم مقام دركي بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في المنطقة، بل عليه أن يسير في الطريق الذي رسمته الحكومة في برنامجها بتوجيهات من صاحب الجلالة نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

باسم الفريق الاشتراكي، لا أملك في هاته اللحظة بالذات إلا أن أنهو بمبادرة جلالة الملك القاضية بتسوية وضعية المهاجرين وسن سياسة جديدة

الاتجاه، لكننا سنكون معارضة قوية وصارمة ضد كل الاختيارات التراجعية أو غير الجادة في هذا الإطار.

وشكرا على حسن انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا الأستاذ علمي.

الكلمة الآن للفريق الدستوري. آ السي الراضي، تفضل أسيدي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

اليوم، نتكلم عن الهجرة، ولكن نعرف بأن الهجرة منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، كانت الهجرة الأولى إلى الحبشة والثانية إلى الحبشة والثالثة من مكة إلى المدينة.

السيد الرئيس،

إن قضية الهجرة كانت مبادرة من صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، بعد أن أصدر أوامره للحكومة بتحسين التشريعات لتسوية وضعية الأجانب بالمغرب، ولقد صفق العالم لهذه المبادرة، باستثناء بعض الدول المعادية للمغرب.

وفي نفس السياق، لقد قام صاحب الجلالة نصره الله بجولة إفريقية ناجحة لدعم ومساندة الاستثمار بالدول الإفريقية، وتحفيز التنمية الكفيلة بوقف الهجرة غير القانونية.

وكما يعرف الجميع بأن المغرب ليس دولة مصدرة للهجرة فقط، بل تحول خلال السنوات الأخيرة إلى بلد مستقبل للمهاجرين الأفارقة الهاربين من مآسي المجاعات والحروب الأهلية، سواء لأجل العبور إلى أوروبا أو بهدف الإقامة داخل التراب الوطني، والبحث عن فرص العمل والعيش الكريم. كما أن تحدي آخر يواجه بلادنا بفعل الأزمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، وبفعل النزاعات الداخلية في بعض الدول العربية.

السيد الرئيس،

الكل يعلم أن المغرب كان في وقت قريب نقطة عبور المهاجرين الأفارقة والسوريين والآسيويين نحو الشمال. لقد أصبح في الآونة الأخيرة نقطة استقبال بامتياز.

السيد رئيس الحكومة،

أتم، كحكومة، ما دتم اعترفتم بقانون الهجرة، فيجب عليكم أن توفروا

لبلدنا، حيث عندو الحمد لله حدود شرقية وجنوبية كبيرة، أملا في الحصول على حق هؤلاء في الإقامة عندنا، لأنه كما جاء في جوابكم بأن المغرب تحول من نقطة عبور إلى بلد إقامة، لكن لم نلمس في جوابكم ما يؤشر على تملككم لمنهجية واضحة توفق بين التزاماتنا في هذا الشأن وتقنين وضبط ولوج المزيد من المهاجرين غير الشرعيين من جهة أخرى، دون أن أنكر الجهود التي تقوم بها السلطات العمومية والأمنية في التطبيق الصارم للقانون.

السيد رئيس الحكومة،

الحكومة اليوم على محك امتحان صعب، فإذا أعدتم لمواجهة هذا التحدي الإستراتيجي انسجاما مع المبادرة الملكية؟ ماذا أعدتم لتنفيذ الالتزامات الصادرة عنكم في هذه القاعة بالذات في بحر السنة التي ودعناها، لما كان عندنا الموضوع ديال المغاربة العالم، وأصدرتم أو أطلقتم مجموعة من الالتزامات، لازالت لحد الساعة لم تجد طريقها إلى التنفيذ، منها التغطية الصحية للمهاجرين في الخارج، منها تنزيل الحقوق أو تفعيل النصوص الدستورية التي كنتعطيها هاذ الناس الحقوق السياسية، إلى مجموعة من الالتزامات التي تطرق إليها قبلي زملائي ولست في حاجة إلى تكرارها، لأنكم التزمت أمام البرلمان، ومن خلال البرلمان أمام الرأي العام الوطني، فالترامكم هو اليوم موجه إلى مغاربة العالم، خصمكم تقولوا لهم اليوم أشنو درتو في الالتزامات السابقة؟

السيد رئيس الحكومة،

لقد شاء القدر السياسي الوطني أن تتحمل كاتحاد اشتراكي للقوات الشعبية مسؤولية تدبير الشأن العام انطلاقا من حكومة التناوب، ودبرناه وفق الإمكانيات الدستورية المتاحة آنذاك، وقبلنا بكل تواضع نتائج هذا التدبير بعيدا عن منطق التشكي، ونجحنا على الأقل في جعل المغرب يتجاوز حالة السكنة القلبية التي نبه إليها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة للتنقل، جوابكم غاب عنه أية إشارة، وبالتالي لا أستطيع أن أعقب على جواب لم يتضمن هاذ إشكالية التنقل التي في الحقيقة كيعانيو منها المغاربة كاملين، أنا لا أناقش معكم سيادة الدول على أراضيها أو على شعوبها، ولكن غير في إطار فرض المعاملة بالمثل.

أحنا، السيد رئيس الحكومة، كنعقولو بأنه على عاتقكم اليوم إقناع شركاء المغرب بأن بلدك المغرب كيعاني من البطالة، من الهشاشة في التعليم وفي الصحة، أن تقوموا بمجهودات جبارة باش تقويو الموقع التفاوضي ديالكم قصد التغلب على إدماج المهاجرين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالشكل المطلوب.

أحنا على الحكومة أن تتحمل المسؤولية ديالها كاملة لإخراج كافة البرامج العملية لتنزيل السياسة الوطنية الجديدة للهجرة، ونحن كنفريق اشتراكي معارض لهاذ الحكومة سنكون داعمين لإرادتكم الصادقة في هذا

تكون ازدحام، وتكون الإنسان مضيق العمل ديالو، والزوجة ديالو ضيقت العمل، لهذا نتطالبو منكم باش يكون العمل يوم السبت والأحد كما كايين في بعض دول الجوار. وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.. الهدوء، الهدوء، الهدوء.
الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

اخترنا في فريق التحالف الاشتراكي أن نعالج موضوع الهجرة والتنقل، من زاوية تربط الهجرة الوافدة وقضايا مواطنينا في الخارج.

إننا أمام وضع جديد بهذا الخصوص، فقضايا الهجرة والتنقل كانت في الماضي تعني بالأساس المواطنين المقيمين بالخارج، ثم انتقلنا إلى مستجد هو تحول المغرب إلى منطقة عبور المهاجرين من جنوب الصحراء إلى أوروبا.

غير أن تراكم أعداد الذين لم يتمكنوا من العبور خلق وضعاً جديداً، هو الهجرة السرية وإقامة عدد من الأجانب خاصة من جنوب الصحراء في وضع غير قانوني، وترتب عن ذلك ظواهر بعضها له طابع إنساني وآخر حقوقي، وطرح علينا موضوع جديد هو الهجرة الوافدة، بكل ما تطرحه من مشكلات وقضايا، لم يعد بالإمكان تأجيل معالجتها، لأن في هذا التأخير تفاقم ظهور المشكلات وصعوبة معالجتها مستقبلاً.

القرار الذي اتخذته جلالة الملك نصره الله بخصوص تسوية الوضعية القانونية لعدد من المهاجرين المقيمين بالمغرب، قرار له أهمية كبرى من الزاوية الحقوقية والإنسانية والاجتماعية عموماً، ويندرج كذلك ضمن دعم موقع المغرب ومصالحه على المستوى الجيو إستراتيجي، وترسيخ المسار الديمقراطي والحقوقي للمغرب، مما يحسن من سمعته على المستوى الدولي، لكل ما لذلك من فوائد على مصالح بلدنا.

وبالطبع، فإن تنفيذ هذا القرار موكول لمصالح الحكومة التي وضعت شروط ومعايير استفادة المهاجرين السريين من التسوية القانونية لوضعيتهم، وقد سجلنا أن عدد حالات التسوية ضئيل بالمقارنة مع الأعداد الكبيرة للمهاجرين المقيمين ببلادنا بشكل غير قانوني.

ونعتقد أن المعايير التي تم وضعها لا تسمح بمعالجة واسعة للوضعية، مثل

لها شروطها، لا من العمل ولا السكن ولا الصحة ولا الدراسة، لأن ظاهرة التسول تسيء بسمعة المغرب، كما في الماضي كنا نحارب تسول المغاربة بالشارع، فما بالك اليوم أصبحت الشوارع مملوءة بالمتسولين من المهاجرين في المغرب.
السيد رئيس الحكومة،

إن هؤلاء المهاجرين جاؤوا إلى المغرب من أجل لقمة عيش وعيش كريم، وعائلتهم في وطنهم الأم ينتظرون كما ننظر نحن من جاليتنا العزيزة في المهجر، لا من عملة ولا من مهن شريفة ولا من أدمغة عالية.

أما إذا تركنا هؤلاء المهاجرين في الشوارع، فالأزمة في أوروبا واستفحال البطالة دفعت هجرة مضادة وعودة الآلاف من المغاربة بالخارج، تعرف مشاكل الربيع العربي أدت إلى عودة المغاربة وإلى تدفق هجرة جديدة لشعوب هذه الدول نحو المغرب.

ولقد وقع المغرب والاتحاد الأوروبي اتفاقية حول الهجرة والتنقل وسط مخاوف الحقوقيين المغاربة من هيمنة المقاربة الأمنية، نظراً للمخاطر المرتبطة بتدفق المهاجرين الأفارقة، إضافة إلى التخوف من تضيق حركة تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط، بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية الناتجة عن ارتفاع البطالة في الاتحاد الأوروبي، حيث يفوق عدد العاطلين في أوروبا 23 مليون شخص، والتخوف من المس بحق الإنسان في حرية التنقل والإقامة حسب المعايير الدولية، وذلك باتفاق على إرجاع المهاجرين غير القانونيين إلى بلادهم الأصل بدون عمل ولا مراقبة.

فإن المعاملة مع أبناءهم، السيد الرئيس، المعاملة مع أبناء هاذ المهاجرين، إنها بعد 20 سنة أو 25 سنة من اليوم، سيصبحون أقلية داخل المجتمع المغربي، كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات، سواء فيما يتعلق بالجانب الأمني أو الحقوقي. ونحن ما دمنا نعرف هذا المشكل، فيجب علينا أن نتخذ الحذر من الآن.
السيد الرئيس،

فما هي الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الكبرى في تحسين وضعية المهاجرين المقيمين بالتراب الوطني حماية لحقوق المهاجرين داخل الدول المستقبلية؟

وما هي البرامج التنموية للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية التي تتيحها الهجرة للنمو والتقدم؟ أي مقارنة للحكومة غير المقاربة الأمنية؟
السيد الرئيس،

رئيس الجالية والهجرة، كنا معك في واحد الاجتماع ديالو.. وزير؟
وزير.. في لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، وطلبنا منكم بأن القنصليات المغربية في الخارج باش يوليوا يخدموا السبت والأحد، وكانت موافقة مبدئية، والآن لازلنا ننتظر، لأن المواطنين في الخارج راه تبتكرفصوا بزاف، السيد الوزير، لأن عندنا غير الأربعا هي اللي ما كيقراوش فيها الدراري، والوقت اللي تيجيو تيكون واحد الازدحام، غير الأربعا هي اللي ما كايش

البلدان الإفريقية، خاصة بعد الزيارة الملكية التاريخية لعدد من البلدان، لأن التنمية تساهم في خلق الشغل، وبالتالي تقليص أعداد المهاجرين، فالمغرب بحاجة إلى الدعم بأشكال مختلفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.. شكرا.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، في البدء أن أقول باسم الفريق الفيدرالي، ومنذ البدء أننا لا نتفق مع سياستكم حول الهجرة لمجموعة من الاعتبارات، أهمها التطور الذي عرفه المجتمع المغربي، خاصة على مستوى المقتضيات الدستورية والتوجيهات الملكية حول الموضوع.

يجب أن تعترفوا، السيد رئيس الحكومة، بأن منهجيتكم تجاه الجالية المغربية بالخارج، والتي لم تحدثوا عنها، هي منهجية دون الطموح، ولا تعطي الاعتبار اللازم لمغارتنا بالخارج لأسباب متعددة، وفي سياقات لا تنسجم مع التطور السياسي والفكري الذي يعرفه المغرب بعد سنوات من النضال الذي قادته الحركة الوطنية والديمقراطية والحداثية ليصير نموذجا إقليميا وجمويا في معالجته لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال نضالات القوى الديمقراطية خلال سنوات الجمر، وصولا إلى دستور فاتح يوليوز 2011، والذي شكل منعرجا تاريخيا للتعاطي مع مختلف القضايا، ومن بينها قضية الهجرة.

هذه القضية التي تعتبر إحدى أهم الإشكاليات المطروحة وطنيا، فبعدما كان المغرب مصدرا للهجرة صار اليوم معبرا نحو أوروبا، بل صار الآن بلدا لاستقرار المهاجرين القادمين من إفريقيا وغيرها بسبب الحروب والمجاعات والصراعات السياسية والعرقية، والمتدققين كذلك من البوابة الشرقية للمغرب لأسباب سياسية، وبلدا كذلك لاستقرار المهاجرين من جنوب أوروبا نتيجة الأزمة الاقتصادية من أجل العمل أو الاستثمار نظرا لما يعرفه المغرب من استقرار سياسي ومن تطور تشريعي على مستوى النصوص المنظمة للهجرة والمنسجمة مع القوانين الدولية المتحضرة التي تضمن حقوق المهاجرين وتكافؤ الفرص وفق المقاربة الإنسانية والتضامنية في معالجة قضايا الهجرة واللجوء.

ولذلك، سنتطرق في الفريق الفيدرالي إلى الموضوع من زاويتين:

الزاوية الأولى، موضوع الجالية المغربية بالخارج أو ما يعرف بمغاربة

الإقامة لمدة 5 سنوات، وهذا متفق عليه دوليا، نحن لا نشك في ذلك، الإقامة لمدة 5 سنوات وضرورة الإثبات القانوني للإقامة والعمل بعقود عمل، وهي شروط يصعب على مهاجر سري توفيرها، فأغلب المهاجرين لا يدخلون لبلدنا بشكل قانوني، وعبر الحدود وجوازات السفر، والعاملون منهم لا يستطيعون الحصول على إسهاد من أرباب العمل الذين يرفضون الاعتراف القانوني بهم، لما يترتب عن ذلك من حقوق، ومن ثم نعتقد بضرورة أعمال مبدأ المرنة والتخفيف من هذه الشروط حتى تعطي عملية التسوية النتائج المنتظرة منها.

إن غالبية المقيمين ببلادنا هم في وضع غير قانوني، وسيستمر عدد هام منهم في هذا الوضع، لذلك نعتقد بضرورة التعامل الإنساني مع المهاجرين السريين، والتعامل برفق مع حالات إنسانية محددة، مثل المرض، حفاظا على سمعة بلدنا، حيث يتم تركيز الإعلام على بعض الحالات، ولو كانت قليلة، لتسويق صورة غير حقيقية عن الجانب الحقوقي.

غير أننا نعتقد أن معالجة إشكالية الهجرة الوافدة وما تطرحه من مشكلات، لا يمكن أن يقوم بها المغرب بإمكاناته الذاتية فقط، بل لابد من دعم حقيقي لبلدان الاتحاد الأوروبي، ومعالجة جدية، أولا، لبعض قضايا الهجرة المغربية بأوروبا، والتي مازالت معلقة، واستبعاد خطر العودة المطروح بسبب الأزمة وتنامي ظواهر العنصرية واعتبار المهاجرين في مرتبة ثانية وحتى ثلاثة في سوق الشغل.

علما أن عودة مهاجريننا سيخلق لنا متاعب إضافية في سوق الشغل، مما يطرح السؤال حول إمكانية استيعاب هذه العودة من جهة وتوفير شغل للهجرة الوافدة من جهة أخرى، علما كذلك أن مشكلة البطالة قائمة بجدة بغض النظر عن هذين العنصرين الإضافيين.

ومن جهة أخرى، لابد للاتحاد الأوروبي أن يعالج بمجد مسألة التنقل والإرجاع (réadmission) التي ما زالت قائمة منذ سنة 2000، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي إرجاع بعض المواطنين، ومن يعتبرهم عائدین للمغرب دون وجود أي أساس لهذا الاعتبار لتأكيد هذا العبور، فهناك حقوق مكنت نسبة لمواطنينا المقيمين ببلدان الاتحاد الأوروبي، كما أن هناك صعوبة لتحديد العائدين للمغرب بالذات وليس لبلدان أخرى.

لقد رفض المغرب أن يلعب دور الدركي الذي يريده الاتحاد الأوروبي، رغم التوقيع على مبدأ الحوار في نوفمبر 2013، ولا يمكن لنا اعتبار توسيع الفئات التي ستستفيد من التأشيرة مقابل قبول المغرب بمبدأ الإرجاع (réadmission) حلا حقيقيا. إضافة إلى ذلك، فإن هذا المبدأ مرفوض حقوقيا حتى داخل أوروبا نفسها، وعلى الاتحاد الأوروبي أن يكف على الضغط على المغرب لقبول هذا المبدأ دون تقديم مقابل جدي مقبول حقوقيا واجتماعيا واقتصاديا، ونحن نعتبر أنه لابد من وضع ملف الهجرة الوافدة.

وأخيرا، فإننا نعتقد، في فريق التحالف الاشتراكي، أنه على الاتحاد الأوروبي دعم الجهد الكبير الذي يقوم به المغرب للمساهمة في تنمية عدد من

الوطنية الراسخة تسمو فور نشرها على التشريعات الوطنية. كما نص الدستور على أنه يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنين والمواطنات المغاربة وفق القانون، ويمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون أو تطبيقا للاتفاقيات الدولية أو ممارسة المعاملة بالمثل.

كما نص دستور المغرب على حضر مكافحة كل أشكال التميز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

ومن جهة أخرى، تم تطوير اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2011 لتشمل مراقبة حقوق الأجانب بالمغرب.

كذلك تم توقيع المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في يونيو 2013 الإعلان السياسي المشترك حول الشراكة من أجل الهجرة والتنقل.

ورغم هذه الإجراءات المتقدمة المتضمنة في دستور 2011، في الخطب الملكية كذلك، إلا أن الواقع الحقيقي يظل بعيدا عن الأهداف المرجوة بسبب عجز الحكومة عن التفعيل، ولذلك نص التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب المرفوع إلى جلالة الملك على أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار، والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة ضامنة لحماية الحقوق ومركزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني، مبرزا أن المغرب يمكن من خلال رفع هذا التحدي بشكل نموذجي يحتذى به من طرف العديد من بلدان الجنوب التي تواجه إشكاليات مختلفة.

السيد رئيس الحكومة،

ينبغي أن نذكركم فقط ببعض الخطوات التي قامت بها الدولة المغربية، ولم تعطها حكومتكم الاهتمام اللازم المتمثل في المخططات التالية...

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت، شكرا.. دقيقة لا، أقل من 30 ثانية.

المستشار السيد الصادق الرغوي:

غادي نمشي للنهاية.

بطبيعة الحال هناك إيجابيات ينبغي تسجيلها، من أهم الإيجابيات مذكرة وزارة التربية الوطنية للاهتمام بأطفال المهاجرين وإدماجهم في المدارس العمومية والخصوصية.

في الأخير، السيد رئيس الحكومة، هناك 14 ألف و500 طلب للتسوية، ولحد الآن تمت تسوية...

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت، انتهى الوقت، أنا اقطعت لك الميكرو صافي.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

العالم، فإلى حد الآن لم تأتوا بجديد رغم المستجدات الدستورية، وخاصة مقتضيات الدستورية المتضمنة في الفصل 19 من دستور 2011، والقاضية بتمتع الجالية المغربية بحقوق المواطنة كاملة، فهل فعلتم هذه المقتضيات الدستورية؟ لا وألف لا.

لا زالت الجالية المغربية بالخارج خارج اهتمامكم، المهاجرون المغاربة لا يتمتعون بحقوق المواطنة كاملة، كيف سيصوتون على المؤسسات التمثيلية؟ كيف سيترشحون؟ من سيمثلهم في المؤسسات؟ لا جواب لديكم، السيد رئيس الحكومة.

جاليتنا بالخارج لديها أزمة هوية حقيقية، لا يحظون باهتمام حكومتكم سواء بالداخل أو بالخارج، لازلم تعتبرون الجالية المغربية في الخارج مجرد مصدر للعملة الصعبة، وهذا غير صحيح.

ما هي إجراءات الحكومة تجاه تسهيل وتيسير المساطر الإدارية لحل مشاكل المهاجرين مع الإدارة المغربية؟ ما هي إجراءات الحكومة لتأطير الجالية للحفاظ على الهوية المغربية وتسهيل الاندماج في المجتمعات المستقبلية لتجاوز أزمة الهوية والانتماء، خاصة بعد تنامي موجات التطرف في الجيل الثاني والثالث، نتيجة فقدان بوصلة الانتماء والهوية والارتقاء في أحضان الضياع والعدمية والتطرف والإرهاب؟

ما هي الإجراءات المتخذة تجاه الجيل الأول، وخاصة المتقاعدون والعجزة الذين لم يعودوا يستطيعون القدوم إلى المغرب بسبب ضعف الخدمات الصحية الجيدة مقارنة مع أوروبا، فهناك العديدون الذين لا يستطيعون ولا يودون العودة إلى المغرب نظرا لعدم وجود هذه الخدمات الصحية الجيدة؟

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتسهيل الاستثمارات أمام العديد من أفراد الجالية الذين يودون الاستثمار في بلدكم الأصلي، لكن يواجمون بالعديد من الإجراءات البيروقراطية المعقدة وبآفة الرشوة والفساد المستشري في الإدارات العمومية، يضطرون أحيانا إلى العودة للبحث عن دول بديلة للاستثمار؟

السيد رئيس الحكومة،

مغاربة الخارج لا ينبغي أن يبقوا حسب تصوركم مجرد مزود للخزينة بالعملة الصعبة، بل ينبغي التعامل معهم كواطنين مغاربة كاملين المواطنة، لهم كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ككل المغاربة. ثانيا، المهاجرون بالمغرب، لقد كان المغرب معبرا للمهاجرين نحن أوروبا، ثم صار الآن دولة استقبال لهؤلاء المهاجرين نظرا لاعتبارات تم ذكرها، وهذا ما يتطلب مجموعة من الإجراءات التشريعية لمواكبة هذا المستجد.

وقد كان المغرب في مستوى اللحظة نتيجة التطورات الإيجابية بفعل تجاوز المؤسسة الملكية ونضالات القوى الديمقراطية وهيئات المجتمع المدني المتجلية في تنصيب دستور 2011 في ديباجته على جعل الاتفاقية الدولية كما صادق عليها المغرب وفي نطاق أحكام الدستور وقوانين المملكة وهويتها

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

والشكر للجميع،

إننا نثمن ما قدمتموه في هذه الجلسة ومن خلال برامج حكومتكم الاجتماعية، ودون شك فإنكم واعون بمجمل المشاكل المطروحة، فالكل يعرف عمق قضايا الهجرة قبل هذه الحكومة وما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية.

ودعنا لمسار الإصلاح الهادف، والتزاما بنضالنا المستمر كمركية نقابية، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، فإننا نتوجه لسيادتكم بمزيد من التركيز والعناية بالقضايا التالية، السيد رئيس الحكومة:

- كيف سنزيد من صيانة حقوق مواطنينا بالمهجر وتجاوز كل العراقيل الموضوعية، بناء على منطوق دستور المملكة في فصله 16، ونخص بالذكر قضايا طلابنا بالخارج، وخاصة غير المنوحيين منهم، عاملاتنا وخاصة بإسبانيا، والمهاجرات بدول الخليج، ونظام الكفيل، إشكالية نظام الكفيل؟
- المشاكل التي يتخبط فيها أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بأوروبا؟ وقد كررنا طرح هذا السؤال أكثر من مرة.

- تعامل السلطات الهولندية مع مهاجريننا بمنهج التضييق المنهج؛

- كيف سنحول المهاجرين الذين ولجوا بلدنا من تحدي اجتماعي إلى فرص استثمارية لخلق جسور اقتصادية قوية مع القارة السمراء؟

- كيف ستقوم حكومتكم الموقرة بدمج المهاجرين في بلدنا من خلال الخدمات الصحية، التعليم والثقافة، تماشيا مع الاتفاقية التي وقعها المغرب في شتنبر 1990، والخاصة بحماية المهاجر؟

- وما هي الآثار والانعكاسات السلبية المحتملة على اليد العاملة المغربية التي ستحتفل غدا بعيدها العالوي؟

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، نحن نثمن كل الجهود المبذولة، ولاشك أن هناك جهود كثيرة قد بذلت، ولكن الانتظارات كثيرة وكثيرة. نتمنى لبرامجكم ولحكومتكم التوفيق في هذا المسار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، وشكرا على احترام الوقت كذلك.

الآن، نمر إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السادة المستشارين، فلکم الكلمة.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله

وصحبه ومن وآله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي، موضوع السؤال كان يتعلق بالهجرة والمهاجرين إلى المغرب. ولهذا، سوف أحاول أن أتلافى الدخول في موضوع إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج، لأن هذا ليس موضوع اليوم، ولأنه إذا كان من الضروري، ماشي نديروه ملحق بالموضوع ديال الهجرة، نديروهم هما اللولين، والآخريين هما التالين.

اسمحوا لي الإخوان اللي جاو وابدأو بالقضية ديال الهجرة، وكلوا بالقضية ديال المغاربة المقيمين بالخارج. هاذو مواطنين عندهم الأسبقية، وبالآه هذي بضعة أشهر، جينا لهننا لمجلس المستشارين، وخصصنا لهم حصة كاملة، وما كاين حتى مشكل نعاودو نخصصو حصة أخرى، ولكن من الاحترام لهم، ما نديروهمش في المؤخرة ديال الركب، وتكلمو عليهم باش نكملو الوقت إلى كان الموضوع اللي جبدنا ماشي عند كلشي ما يقول فيه، وهذا معقول، ماشي مشكل، لأنه الموضوع هو حديث نسبيا.

المسألة الثانية، هي أن هاذ الموضوع ديال الهجرة كان خاص لابد الإخوان يعملوا واحد الإشارة، ما اعرفتش كيفاش يعني فاتهم، وهي أن المغرب هذي بضع سنوات، إلى كتذكروا، ما كانتش منو الهجرة لأوروبا مكونة من الأفرقة فقط أو من بعض الإخوان اللي جاين من بعض الدول الآسيوية أو العربية، كانت مكونة من المغاربة في شيء كان يسمى قوارب الموت، كان ظاهرة، ظاهرة مقلقة ومؤلمة، لا أستطيع أن أدعي أنها انتهت، ولكن يقينا قد نقصت بشكل كبير، وبدأت هنالك ظاهرة أخرى، وهي أنه ليس إخواننا الأفرقة الذين سوف أتحدث عنهم، ولكن إخواننا الأوروبيون بدؤوا يهاجرون إلى بلدنا، ليس للاشتغال كخبراء وكمدراء، وكما جرت بذلك العادة في إطار عقود متفق عليها سلفا، ولكن كعمال في البناء متخصصون طبعا، وفي التلحيم، وفي مجالات متعددة.

يتساءل المتسائل، لأنه ملي كتبني نسمع لبعض الإخوان ديال المعارضة تنقول السفينة ديال المغرب إلى كان هاذ الشيء صحيح، إما غرقت إما راه غتغرق.

كيف وقع هذا؟ انقلب في هذه السنوات الأخيرة بالخصوص، بعد مجيء هذه الحكومة، أقولها بكل اعتزاز، وحمجي فيها دامعة وقوية، ولا يستطيع أحد أن يردّها، حتى أن مواطننا جاء في يوم من الأيام إلى بيتي وطرق الباب وترك ظرفا فيه تسجيل لبرنامج في قناة فرنسية عن الهجرة من إسبانيا العزيزة إلى المغرب، وعن الإخوان.. الحمد لله، خص أولا وقبل كل شيء، الإنسان إلى ابغي ينتقد، وهذا مطلوب، خصكم تفهموا باللي هاذ الدور إيجابي بالنسبة للحكومة، لأن الحكومة ورئيس الحكومة راه المجال الكرة في التيران، بالآه كتطيح كضربها واحد، باقي ما طاحتش كضربها لآخر، إمتى غادي تفكر في الهجرة؟ مصاب تفكر غير في هاذك الضربة

للمناطق الشمالية ديالنا المحتلة، ولا تمشيو لدول أخرى... إلخ. كان واحد (le malaise) كان واحد عدم الارتياح في (la conception)، في التصور ديال كيفاش غيتعاملوا المواطنين مع مجال هادو، أنا كنتكلم معكم على أشياء أنا عشتها، ماشي أشخاص آخرين، وكيفاش كان صعوبة باش واحد المواطنة إفريقية، السيدة تمشي معها عند رجال السلطة، وتوقف معها باش يعطيوها الأوراق... إلخ، إلخ. لكن، جلالة الملك ملي جمعنا في الدار البيضاء، وأطلق المبادرة ديالو، المجال إلى المغاربة رجعوا شعروا بربوسهم، يعني جلالة الملك أعطى الانتظارة القانونية لأشياء اللي كانت كتمتل فيهم، وسمحوا لي نقول لكم هاد الكلام.

اليوم أنا جلالة الملك تتحضر مع بعض النواب وتنشوف وتنسمع، جلالة الملك الحمد لله لا ينتمي لطرف، هو فوق الجميع، لا الأحزاب السياسية، لا المؤسسات الدستورية، لا الجهات المكونة للدولة، وهذا يسمح له وعنده ثقافة الانتباه للإشكاليات اللي تيعيشها المغرب، الإشكالية الأمنية الأخيرة اللي بمبادرة منو اجمع المعنيين بالأمر باش انطلقت واحد الحملة ديال الوقوف في وجه هذه الإشكالية الأمنية، هاد القضية ديال الهجرة حتى هي، وعندو الثقافة ديال هاد الشيء، وعلى هاد الشيء هو أمير المؤمنين، والثقافة ديالو ثقافة في الأصل ديالها ثقافة إسلامية، والحمد لله على لطف الله.. لأن هادك الشيء كيسمح لو باش يشوف، وملي كيبيغي يتدخل الحمد لله ما عندوش العوائق اللي عند الأحزاب، ولا عند الحكومة، ولا عند الأطراف، ولا عند.. وتباعد الكفة، وتبوجه الدولة لأمر اللي إما كتكون ما انتبهاتش لها بما فيه الكفاية.

اسمحو لي راه جالس تتعاود لك نتيجة تجربة، مازال ما كملاتش سنتين ونصف، وليني مزيان ملي كتحمسوا لي الأيام معناه أن هاد الإقامة ديالي في هاد اسميتو رها مهمة بالنسبة إليكم، مازال ما كملاتش سنتين ونصف، ملي تكملها نعلمكم إن شاء الله.

فالله يجازيه بخير كينبه الدولة وكينبه الحكومة، لكن اللي ابقى في هو أنه بعض الإخوان جاو قالوا ما كايناش سياسة حكومية، ما كايناش، واش تكون واحد الحاجة بالمبادرة ديال جلالة الملك، وانخرطت فيها الحكومة، وتغير الوضع ديال الوزارة اللي كانت مشرفة عليها من وزارة منتدبة لوزارة عادية، وتعطت فيها وتفتحت فيها 83 مكتب في الولايات والعمالات، غنسلوك آ السي حصاد لولا التوجيهات الملكية غادي تكون سارعتي بالإجراء ديال هاد الشيء كامل؟ كئنا تجندنا ملي جات التوجيهات ديال جلالة الملك، تنقولها بافتخار واعتزاز، وما تنواخذ عليك حتى حاجة آ السي حصاد، لأن الإدارة ما كتعاملش بنفس الطريقة ملي كتكون التوجيهات الملكية وملي ما ككونش، اسمحو لي، ابغيتو تعرفوا الحقيقة هي هذي، كئنا تجندنا، و83 مكتب والإعلام، وواحد العدد فوق 500 ولا 600 تعطوا لهم (les cartes de séjour)، والآخريين جاين، 15 ألف ديال الناس... إلى آخره، إلى آخره، وتيجو تقولوا ما كاين الو، ماشي معقول، هذا غير

امين غادي تيجك. كنعيا نقول ما نضحكش، ولكن كيظهر لي لابد من واحد الشوية، ما تقدرش نعبس (tout le temps).

فهذا الدور هذا راه دور كبير وإيجابي، ومن خلال هاد اللقاءات كتنهبو لبعض الملفات في الحجم ديالها، حتى رئيس حكومة ما غينسى الهجرة، وما غينسى المغاربة المقيمين بالخارج، وما غينسى المشكل ديال الغابات، وما غينسى كلشي الإشكاليات اللي كاينة.

ولكن ملي كتكون فرصة باش يتطرح سؤال، كتكون فرصة أولا باش يتحضر الجواب اللي كيتحضر وكيتقرا وكيعمل عليه ملاحظات... إلخ، من قبل القطاعات المعنية، وعاود على مستوى رئاسة الحكومة، كتكون فرصة باش بصدق.. أنا نفسي كنولي ندقق النظر في المعطيات والأرقام والإشكاليات وكنزيد نسول، وكذلك المواطنين كينهبوا، اللي كيظن باللي رئيس الحكومة تيعرف كلشي مسبقا غلط. على كل حال أنا ما كنعرفش كلشي، يمكن الآخريين كانوا كيعرفوا، واللي غيجيو كيعرفوا، أنا ما كنعرفش كلشي، فأنا ابغيت نقول بأنه هاد شيء يمكن أن يعتر به المغرب.

المسألة الثالثة، يتحدث عن المغرب وكأنه عاد اقطر به السقف البارح، والهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج والعملة، وشي كلام في الحقيقة يعني بالفرنسية تيقولوا (dégoûtant)، بالعربية ما اعرفتش آش كيقولوا، بالدارجة كيقولوا كيغيتف، كيغيتف هاد الكلام.

اعلاش؟ لأنه غير اللي شاف فينا دابا، هاد الطيف تبارك الله من الألوان، غادي يفهم بلي هذي بلد هجرة بالطبيعة، احنا تكونا من الهجرة، هذي بلد فيها ناس جاو من الشمال، ناس جاو من الشرق، ناس جاو من الجنوب، ناس كل واحد منين جا وتكونا وعشنا، وهي بلد كرم، أهلها معروفون بالكرم، ويكرمون الضيف، ولا يسألون عن دينه. اقراو إلى ابغيتو الاستكشاف اللي عملوا راهب مسيحي، قبل في 1880 أو 82، وجا وطاف المغرب كلو، وقدم نفسو على أنه يهودي، وكيفاش تلتقي بالترحاب والتأمين من الشمال إلى الجنوب، حتى أنه كيوصف واحد المغربي في الجنوب ملي جا يتفارق معه كيبكي، هادو هما المغاربة.

المغاربة الهجرة بالنسبة إليهم والمهاجر دائما مرحب به، من النهار الأول ماشي عاد اليوم، ماشي عاد اقطر به السقف، سمحو لي الإخوان، دائما مرحب به، ودائما كان كيلقي المكان ديالو، كاينة قصص تقشعر لها الجلود وتدمع لها العيون في الناس اللي جاو للمغرب، وآواهم المغاربة وساندوهم وأكرمهم... إلخ.

طبعا هاد الهجرة الحديثة، خصوصا في المرحلة اللي قبل الخطاب الملكي، بالخصوص في حق الإخوان ديالنا الأفاقة، ملي كانت الدولة تتعامل معهم بالتواين اللي عندها، وكان المواطن (septique)، راه نقول لكم الحقيقة ما تعاملوش معهم المواطنين كاملين بذالك التصرف الأصلي اللي كاين في المغاربة، وكانوا كيلقاو من الإدارة بعض المرات مشاكل، لأن حتى الإدارة ما عندهاش الخلفية القانونية، لأن هاد الناس كانوا كيجيو وكيمشيو، تيدخلوا

معتقولا. ولهذا، أنا يسمحوا لي الإخوان، السياسات العمومية جلالة الملك هو رئيس الدولة بالمنطق ديال الدستور، إلى ما قدمش إمارة المؤمنين، واحنا كنتجاوبو، وهذا الشي كلو دارتو الحكومة، التوجيهات ديال جلالة الملك والعمل ديال الحكومة، وما تقاطعونيش الله يخليكم اجمال اللي ما قاطعتكمش.

ولهذا، أنا باغي نقول للإخوان ديالنا ما تبالغوش، هاذ الوقت اللي مر بين المبادرة الملكية وبين اليوم، والذي لم يصل إلى سنة، والذي كنا نعيش فيه أزمة إرباك مقصود سياسية، والتي تجاوزناها بفضل الله، لنكون اليوم دولة يعني تعرض كنموذج في العالم ديال الاستقرار في محيط مضطرب، النتائج التي تحققت لحد الآن هي جد مشرفة لهذه الدولة، من بينها الحكومة، لأنه الناس ما غيفهموش.

ولهذا، أنا باغي نقول للإخوان ديالنا ما تبالغوش، هاذ الوقت اللي مر بين المبادرة الملكية وبين اليوم، والذي لم يصل إلى سنة، والذي كنا نعيش فيه أزمة إرباك مقصود سياسية، والتي تجاوزناها بفضل الله، لنكون اليوم دولة يعني تعرض كنموذج في العالم ديال الاستقرار في محيط مضطرب، النتائج التي تحققت لحد الآن هي جد مشرفة لهذه الدولة، من بينها الحكومة، لأنه الناس ما غيفهموش.

جلالة الملك الحمد لله بالإجماع ديال الناس فوق ريوسنا، كلشي اللي ديالو مزيان، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مزيان، يمكن حتى السيد الوزير مزيان، إيوا اشكون اللي خايب؟ قال لو إياك أعني واسمعي يا جارة، ماشي معتقولا هاذ الكلام، اشوية ديال الإيصال، ولايني احنا عندنا زايد ناقص هاذ الشي، دابا مولفينو.

ابغيت نوصل لواحد القضية، بعض الإخوان تيقول لك آودي خصك الموقع التفاوضي ديال المغرب تقويه، لأننا كنفدمو خدمة لأوربا، تنحميو الحدود ديالها، واحنا ماشي دركي ديال أوروبا، إلى آخره. غادي نقول لكم بعدا واحد القضية، ملي كنتعامل مع الخارج، تيجيني احشومة نبدأ نطلب لهم شي حاجة مقابل شي حاجة، الموقع التفاوضي ديالنا؟ احنا بعدا ما عوالينش أصلا على الخارج، ولا على المساعدات ديالهم، ولا على القروض ديالهم، كلشي هاذ الشي اللي تديره في إطار التعاون المبني على الاحترام والتقدير ديالنا كدولة، عندها سياسة مستقلة، وحتى التقارير الدولية كناخذوها للاستئناس.

مع ذلك، كانت بعض الأمور اللي ولا بد نعرفو بها في الكلمات اللي جات، الإشارة اللي عملوها بعض الإخوان لعمال المنازل ديالنا اللي كيجيو من خارج المغرب، بعض العمال، هذي ماشي ظاهرة منتشرة، والحمد لله احنا كنعشرو بلي العمال ديال المنازل في العموم ما تياخذوش حقهم، خليوننا نكونو صرحاء، آ الإخوان، أنا كنعرف مقدار الرحمة الموجودة في الأسر المغربية، بلي بزاف ديال هاذ الأسر كنتعامل مع ذوك العمال ديالها في المنازل كهضو من الأسرة، ما عندي ما نقول، وهذا الشي خصو يستمر وخصو يهنا عليه، وابني راه باقي خاص بذل مجهود، طبعا باش ما يبقاوش الأطفال نهائيا كيشغلوا في البيوت، يسمحوا لي الإخوان المغاربة كنتكلم معهم كرئيس ديال الحكومة ديالهم، كنعطبل منهم هاذ الشي هذا ما يبقاش، ويجسسون معاملة من يشتغل عندهم أكبر الإحسان، وهذا هو المضمون فيهم، طبعا ماشي كلشي.

هاذ الأيام بدأت واحد الظاهرة ديال بعض الناس كيجيوا بعض العاملات ديال المنازل بالخصوص من بعض الدول بحال الفلبين وبحال السنغال، هؤلاء أولى بالإكرام كذلك، لأنهم بالإضافة إلى أنهم يشتغلون في بيوتكم، إخوانكم، أخواتكم، ولكن هما برانيين، تنتمى غدا ما نسيموش بعض الحالات مخزية، كما نسمع في دول أخرى. احنا راه احنا المغرب غتبقاو،

معتقولا. ولهذا، أنا يسمحوا لي الإخوان، السياسات العمومية جلالة الملك هو رئيس الدولة بالمنطق ديال الدستور، إلى ما قدمش إمارة المؤمنين، واحنا كنتجاوبو، وهذا الشي كلو دارتو الحكومة، التوجيهات ديال جلالة الملك والعمل ديال الحكومة، وما تقاطعونيش الله يخليكم اجمال اللي ما قاطعتكمش.

ولهذا، أنا باغي نقول للإخوان ديالنا ما تبالغوش، هاذ الوقت اللي مر بين المبادرة الملكية وبين اليوم، والذي لم يصل إلى سنة، والذي كنا نعيش فيه أزمة إرباك مقصود سياسية، والتي تجاوزناها بفضل الله، لنكون اليوم دولة يعني تعرض كنموذج في العالم ديال الاستقرار في محيط مضطرب، النتائج التي تحققت لحد الآن هي جد مشرفة لهذه الدولة، من بينها الحكومة، لأنه الناس ما غيفهموش.

جلالة الملك الحمد لله بالإجماع ديال الناس فوق ريوسنا، كلشي اللي ديالو مزيان، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مزيان، يمكن حتى السيد الوزير مزيان، إيوا اشكون اللي خايب؟ قال لو إياك أعني واسمعي يا جارة، ماشي معتقولا هاذ الكلام، اشوية ديال الإيصال، ولايني احنا عندنا زايد ناقص هاذ الشي، دابا مولفينو.

ابغيت نوصل لواحد القضية، بعض الإخوان تيقول لك آودي خصك الموقع التفاوضي ديال المغرب تقويه، لأننا كنفدمو خدمة لأوربا، تنحميو الحدود ديالها، واحنا ماشي دركي ديال أوروبا، إلى آخره. غادي نقول لكم بعدا واحد القضية، ملي كنتعامل مع الخارج، تيجيني احشومة نبدأ نطلب لهم شي حاجة مقابل شي حاجة، الموقع التفاوضي ديالنا؟ احنا بعدا ما عوالينش أصلا على الخارج، ولا على المساعدات ديالهم، ولا على القروض ديالهم، كلشي هاذ الشي اللي تديره في إطار التعاون المبني على الاحترام والتقدير ديالنا كدولة، عندها سياسة مستقلة، وحتى التقارير الدولية كناخذوها للاستئناس.

ما ابغيناش هنايا يوليو التقارير الدولية في يوم من الأيام (réquisitoire) نحكم به من قبل الوكيل ديال الأمم المتحدة، احنا دولة عندنا سياسة، هاذ السياسة ديالنا اقتضت الحماية ديال الحدود ديالنا، وقام الجيش الملكي مكلفا من قبل جلالة الملك بدوره في حراسة الحدود بطريقة -كما قلت لكم- أثارت إعجاب العالم، وأصبحت يعني تجربة يطلب إفادة الناس من وراءها، لأن هاذ الشي نتعتبروه من سياستنا، اتخذناه بالإرادة ديالنا، وفي صالحنا، من الطبيعي في واحد الزمان اللي ولاو الناس كيتكلموا على التهريب، وقبل منو وأخطر منو الإرهاب والمتاجرة بالبشر والمخدرات والمخبرات الأجنبية، من الطبيعي أن دولة تحترم نفسها سوف تتعامل بتسامح أقل في حدودها، وسوف تحمي هذه الحدود، هذا هو الطبيعي.

أما أنا نبدأ نمشي عند الأوربيين، ونقول لهم أنا كنتحضي لكم واتما

الأسف العمل ديال الإدارة هو هذا، العمل ديال الإدارة يكون ثقيل. واحنا مستعدين باش نبقاو رهن الإشارة ونبقاو كنسمعو للملاحظات اللي كندار على السياسة ديالنا، ولا يضايقنا أن يكون الإخوة ضد سياستنا كما قال الأخ، بكل فرح آستاذ، ما كين حتى مشكل، احنا اللي كنخافو ماشي نكونوا ضد السياسة ديالنا، احنا كنخافو من (L'aliénation)، وما تبقاش عندهم سياسة، توليو في السياسة ديال وحدين آخرين وجهات أخرى، هذا كيألمنا وكياأسفنا، لأن المغرب...
اسمح لي، ما عند حتى واحد الحق يهضر معيا، نقول اللي ابغيت.

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، الهدوء، الهدوء.

السيد رئيس الحكومة:

عندي الحق... كنخافو وكنشاهدو وكنلاحظو، يا ليتنا كنا على خطأ. ولهذا كنجاب كيف ما ابغيت، انت كتسول كيف ما ابغيتي وأنا كنجاب كيف ما ابغيت، وباقي ما كنخافش منك، آ السي دعيدة، ما كنخافش منك، اسمح لي، هكذا، إلى عندك الحق انت تقول "أسد علي وفي الحروب نعامة"، احمد الله اللي ما جاوبتكش اليوم.

السيد رئيس المجلس:

السيد الرئيس، كملوا، كملوا.

السيد رئيس الحكومة:

طبعا عنكم، السيد الرئيس، الحمد لله بلا جميل، كنعلم حيث حتي الدستوري والقانوني، وملي يتسالى الوقت هنايا العيب عليك إلى طلبت لك شي دقيقة.

نعم، هاذ الشي مناش تنخافو من المغرب، تنخافو من فقدان الاستقلالية عند المؤسسات ديالنا، يكونوا الناس ضدنا قابلين، نجاوبهم على قد الحال قابلين، يغلبونا في الانتخابات قابلين، ماشي مشكل، تنصر الديمقراطية انتصار لنا، لكن اللي كنخافو، كنخافو ما ييقاش عند الإنسان الإرادة المستقلة، ويولي كيخضع لتوجيهات غيره، وتولي التواطؤات المشبوهة، ساعتها نحن الذين سننتصر إن شاء الله، لأن التخريب ما تيدي فين.
والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا لمساهمتكم. الله يخليكم هذه الجلسة انتهت، ولكن نبدأ جلسة جديدة للتشريع، سيترأسها الأستاذ فضيلي، فله مكاني.

شكرا لكم على انتباهكم، ورفعت الجلسة الأولى لمساءلة رئيس الحكومة، ونبدأ في جلسة ثانية.

المغاربة خصهم يبقاو اللي تفاهمت معه مبارك ومسعود، اللي ما تفاهمتيش معه اعطيه الوريقات ديالو واعطيه الإمكانيات وتهلى فيه والله يهنيه، سمحوا لي.

شفت في الصحافة شكايات ديال أكثر من مرة ديال بعض الفلبينيات وتأثرت، والله يشهد أنه قلت خاص نتاج هاذ الملف بيدي، نعرف أشنو كين، سولت السيد وزير الداخلية قبل ما نجي، قال لي الحالات كاينة، ولكن قليلة وكنعملو اللي تيخصو يتعمل.

أنا اللي تنقول يعني هاذ الظاهرة لا يمكن أن نجو منها، ولكن غير مسموح بالإساءة إلى الإنسان بصفة عامة، إلى المواطن اللي هو من بلادك ولا كذلك إلى العمال الذين يأتون علينا، هؤلاء الذين يأتون عندنا، إذا كان المعقول خصهم يجبو هاذ البلاد، ويجبو الناس ديالها، وملي يرجعوا يكونوا سفراء ديالنا.

كتساءلوا شي مرات كيفاش جلافة الملك ملي امشى لإفريقيا لقي ذاك الاستقبال المنقطع النظر، واللي كانت عندو أكبر الآثار حتى سياسيا واقتصاديا، ومازال غتكون عندو آثار إن شاء الله الرحمن الرحيم، حتى أن دولة من الدول ديال أوروبا الشرقية قالوا لي كطلبو منك ترفع جلافة الملك الطلب باش يجي يزورنا ابحال اللي زار الدول الإفريقية.

تنساءلوا هاذ السؤال، السؤال راه عندهم، شوفوا التاريخ ديال الآباء ديالكم والأجداد ديالكم ملي كانوا على اتصال بهاذ الناس، لا لما كانوا كيستقبلوهم كمهاجرين، وكيشعروا بأنفسهم خوتهم، ولا لما كانوا كيشيو لعندهم للقيام بالتجارة أو بالدعوة، وكيفاش هاذ الروح المغربية، هاذ النفس المغربي، هاذ الخصوصية المغربية، كيفاش أثرت في التاريخ، في النصف ديال إفريقيا تقريبا، إلا لآخرين اللي ما وصلنا لهمش.

راه ماشي غير ساحل العاج والسينغال وغينيا، باقي واحد العدد ديال الدول كيطلبوا الزيارة ديال جلافة الملك إلى اليوم، والرؤساء ديالهم اللي جاو تيغبروا الزيارة ديالو ابحال إلى شي حدث، يعني حتى هم لم يكونوا ينتظرون أن تكون له تلك الآثار، وهناك الشي هاذك راه جلافة الملك عندو غير 50 عام، هاذك راه رصيد ديالكم، ديال الآباء ديالكم، وديال الأجداد ديالكم وخصكم تحافظوا عليه، وماشي المحافظة عليه بالقوانين، ولا تجبو تعبروها مناسبة في الحكومة، لا، المحافظة عليه بالاستمرار بالإنسانية والتعامل ديالكم، والإحسان ديالكم كمغاربة للناس جميعا وضيوفكم خصوصا.
حضرات السيدات والسادة،

اللي تقدر نقول لكم أنا، هو أنه لم يمر وقت كبير على إطلاق هذه المبادرة الملكية التي أعتقد نخرط فيها جميعا، إلى حد الآن الإدارة كما هو مطلوب منها تجاوبت كما يجب وبطريقة مشرفة، ولكن لا بد نعرفو باقي ما وصلناش للمستوى المطلوب.

القوانين المعنية البعض منها الآن راه في الأمانة العامة للحكومة، قانون آخر راه في المراحل الأخيرة قبل ما يتعرض على الأمانة العامة للحكومة، مع